جـامعة آل البـــيت

كليــة المال والأعمال

قسـم التمويل والمصارف

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

أثر اتفاقية بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية

The effect of Basel II consultant standards on the performance of Islamic Jordanian banks

إعداد الطالب

منيب خلف محيميد الجبوري

إشراف

الدكتور محمود علي عبدالحميد جرادات

رسالة ماجستير قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني

2017م - 1438هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويـــــض

أنا الطالب منيب خلف محيميد الجبوري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: منيب خلف محيميد الجبوري

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنَظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: منيب خلف محيميد الجبوري الرقم الجامعي: 1520503005

الكلية: إدارة المال والأعمال التخصص: تمويل ومصارف

أعلن بأنَني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر اتفاقية بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العليمة، كما أنَني أعلن أنَّ رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فإنَني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: 13 / 4 / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

أثر اتفاقية بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية

The effect of Basel II accord on the financial performance of Jordanian Islamic banks

وأجيزت بتاريخ: 13 / 4 /2017

إعداد الطالب

منيب خلف محيميد الجبوري

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د . محمود علي جرادات	مشرفاً ورئيساً	.....
أ . د حسين علي الزيود	عضواً	.....
د . غازي عبد المجيد الرقيبات	عضواً	.....
أ . د هناء محمد الحنيطي	عضواً خارجياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

(("سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"))

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى

من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله ان يُنير عليك قبرك ويُجزيك الجنة

والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني .. إلى

بسمة الحياة ونور عيني

أمي الحبيبة

إلى من هم اقرب إليّ من روحي إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزمي وإصراري

اخوتي وأخواتي

إلى من يسعد قلبي بلقياها .....إلى روضة الحب ..... التي تنبت أزكى الأزهار .

زوجتي الغالية

إلى أُنس روحي وسر سعادتي وأزهار حديقتي ونجوم سمائي أطفالي الأعزاء

((عبدالله .....و.... سارا .....و..... سما))

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـكر والتقديــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد.

لا يسعني وأنًا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الإنسان الذي أعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكره وتجربته لطالبي العلم، والإنسان الذي كانَ العون والملاذ منذ اللحظة الأولى أستاذي الفاضل الدكتور محمود جرادات له الشكر كل الشكر في إشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وإرشادات كانت العون والسند في إنجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمَانَّة العلمية بصدق وإخلاص في كلية المال والأعمال / قسم التمويل والمصارف،

كما وأتقدم بالشكر إلى حظرات الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وخالص الدعاء لله عز وجل أنَ يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتقيميها.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعد أو ساهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، وإلى كل من بادر في تقديم المعلومات، والمراجع العلمية في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ز
فهرس الجداول ..... ك
فهرس الملاحق ..... ك
جدول الأشكال ..... ل
ملخص الدراسة ..... م
Abstract ..... ن
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1
1-1 المقدمة : 1
2-1 : مشكلة الدراسة وأسئلتها 2
3-1 : أهمية الدراسة 3
4-1 : أهداف الدراسة 3
5-1 : فرضيات الدراسة 3
6-1 أنموذج الدراسة 4
7-1 : التعريفات الإجرائية 6
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة 9
1-2 المبحث الأول: المصارف الإسلامية 9
1-1-2 : المقدمة 9
2-1-2: مفهوم المصارف الإسلامية 9
3-1-2 : نشأة المصارف الإسلامية وتطورها 10
4-1-2 : أهمية المصارف الإسلامية (ابو حمور، 2010) 14
5-1-2 : مصادر أموال المصارف الإسلامية 14
1-5-1-2: المصدر الأول: المصادر الداخلية (الذاتية) 15
2 5-1-2: المصدر الثاني: المصادر الخارجية 16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-1-2 : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية 18
2-2 المبحث الثاني- كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية 21
1-2-2: المقدمة 21
2-2-2 : مفهوم كفاية رأس المال 22
3-2-2 : أهمية كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية 23
4-2-2: معيار كفاية رأس المال ودوره بالنسبة للمصارف الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل II 24
5-2-2: كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لكفاية رأس المال وفق اتفاقية بازلII: 25
6-2-2: معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ضمن معيار بازل II : 26
7-2-2 : أهداف معايير كفاية رأس المال 26
8-2-2 : كفاية رأس المال في المصارف التقليدية 27
9-2-2 : وظائف رأس المال 27
3-2 المبحث الثالث- الأداء المالي في المصارف الإسلامية 28
1-3-2 : المقدمة 28
2-3-2 : الطرق التي تستخدمها المصارف في قياس الأداء المالي 29
3-3-2 أهمية تقويم الأداء المالي: (بشناق ،2011) 29
4-3-2 : مصادر تحقيق الربح في المصارف الإسلامية(الطائي وعبدالهادي، 2013) 30
5-3-2 : مؤشرات العائد في المصارف الإسلامية: 30
4-2 المبحث الرابع: مقررات لجنة بازل 2 31
1-4-2 : نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: (BCBS) 32
2-4-2 بنك التسويات الدولية : 33
3-4-2: اسباب صدور اتفاقية بازل II: (نجار ، 2014) 33
4-4-2 : الأهداف الرئيسية للجنة بازل (محمد ومحمد، 2013) 34
5-4-2 : المعايير الأساسية التي وضعتها لجنة بازل II (المالكي وسعيد، 2013) 34
6-4-2 : العناصر الأساسية لمقررات لجنة بازل II في تقييم نظام الرقابة الداخلي لدى المصارف (الجنابي، 2011) 35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-7 : التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في تطبيق معايير لجنة بازل II 36
2-4-8 : الانعكاسات السلبية لإتفاقية بازل II على النظام المصرفي العالمي (الخنيفر، 2010) 37
2-5: المبحث الخامس- المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل II.....38
2-5-1: المقدمة :- المخاطر المصرفية (العنزي وآخرون، 2016) 38
2-5-2: المخاطر التشغيلية : Operational risk 38
2-5-2-1: أهم أنواع المخاطر التشغيلية التي حددتها لجنة بازل (II) (الخضيرات، 2015).....39
2-5-2-2 : أساليب معالجة لجنة بازل (II) للمخاطر التشغيلية (غانية، 2015).....40
2-5-2-3: مبادئ لجنة بازل في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية (خزعل، 2012) 40
2-5-3 المخاطر الائتمانية في بازل II 41
2-5-3-1: مفهوم المخاطر الائتمانية:.....42
2-5-3-2 أنواع المخاطر الائتمانية: يمكن تحديد أهم نوعين من المخاطر الائتماني الشائعة وهي (قارون، 2013): 42
2-5-3-3 طرق احتساب المخاطر الائتمانية وفق معايير لجنة بازل II (الرشيدات، 2009).....43
2-5-4: طريقتا التصنيف الداخلية الأساسية والتصنيف الداخلية المتقدمة (عبد الصمد والعتابي،2012) 44
2-5-5: مخاطر السوق :Market Risk.....45
2-5-5-1: مفهوم مخاطر السوق:.....45
2-5-5-2: أنواع مخاطر السوق: 45
2-5-5-3: أساليب معالجة لجنة بازل II لمخاطر السوق (غانية، 2015) 46
2-5-6:انواع مخاطر المصارف الإسلامية : (طهراوي و عبدالرزاق ، 2011).....46
2-5-7:مقارنة بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية :.....48
2-5-8: مدى ملائمة مقررات لجنة بازل II للمصارف الإسلامية 50
2-5-9 : مدى تطبيق مقررات لجنة بازل II على المصارف الإسلامية الأردنية.....52
2-5-10 : الصيغة المقترحة لتطبيق اتفاقية بازل II في المصارف الإسلامية 52
2-6 : المبحث السادس - الدراسات السابقة 54
2-6-1 الدراسات باللغة العربية 54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6-2 : الدراسات باللغة الإنجليزية 60
الفصل الثالث المنهجية والإجراءات 64
1-3 : المقدمة: 64
2-3 : أسلوب الدراسة: 64
3-3 : متغيرات الدراسة: 64
4-3 : الأساليب الإحصائية: 64
5-3 : مجتمع الدراسة وعينتها 68
6-3 : مصادر جمع البيانات 68
7-3 : نموذج الدراسة : 69
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات 70
1-4 : المقدمة: 70
2-4 : اختبار سكون السلاسل الزمنية: 70
3-4 : اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: 71
4-4 : الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة : 74
5-4 : فرضيات الدراسة 75
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات 83
1-5 : الاستنتاجات والتوصيات 83
1-1-5 الاستنتاجات: 83
2-1-5 : التوصيات 84
قائمة المراجع 85
أولاً: المراجع باللغة العربية 85
ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية 95
قائمة الملاحق 97

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية	57
2	نتائج اختبار سكون البواقي	58
3	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة	59
4	نتائج اختبار هوسمان	59
5	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	61
6	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	62

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	بيانات الدراسة	75
2	مؤشرات وبيانات الأداء المالي لعينة المصارف التي أجريت عليها الدراسة	77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنموذج الدراسة	4
1-2	تصنيفات مخاطر الائتمان	35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر إتفاقية بازل II على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية

إعداد الطالب

منيب خلف محيميد الجبوري

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر اتفاقية بازل II على أداء البنوك الإسلامية الأردنية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الدراسة أسلوب الـ Panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت Fixed Effect متضمنا متغيرين مستقلين وهما مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية كمتغير تابع ، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الاسلامية الاردنية وعينة الدراسة ب(البنك الاسلامي الاردني و البنك الاسلامي العربي الدولي) ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل البيانات الخاصة بهذه المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف للفترة (من سنة 1998 إلى سنة 2015) مقاساً بالنموذج الأول والمتمثل بالعائد على الأصول والنموذج الثاني بالعائد على حقوق الملكية.

وتوصلت الدراسة إلى اهم النتائج وهي :

وجود اثر لمعايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الاردنية ، كما اوصت الدراسة بإعادة النظر في تعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة مخاطر السوق و التشغيل في المصارف الاسلامية الاردنية بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة هذه المخاطر و العمل على قياسها ومراقبتها .

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل II، الأداء المالي، المخاطر المالية، المصارف الإسلامية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The effect of Basel ll accord on the financial performance of Jordanian Islamic banks

Prepared by:

Muneeb Khalaf Mohaimeed Aljboury

Supervised by:

Dr. Mahmood Ali Jradat

Abstract

The study aim to figure out the effect of the Basel ll accord on the performance of the Jordanian Islamic banks, descriptive and analytical methodology has been used " Panel Data used in this study", the researcher depend on the fixed effect model including 2 independent variables which includes market risks and operational risks in addition to the performance Jordanian Islamic banks as a dependant variable .

The study population represented by Jordanian Islamic banks and study sample represented by (Jordanian Islamic bank and international Islamic Arabic bank), to achieve this goal the researcher analyzed the data concerning these variables that affecting the financial performance for the period from (1998-2015), measured by the first pattern represented by the return on assets and second pattern represented by return on property rights.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The most important results and recommendations obtained from the study**:**

Availability of statistical significance indication for Basel ll committee standards represented by (market risks and operational risks) on the return on assets in the Jordanian Islamic banks

The study recommends to reconsideration on the supporting of the current situation of the management and monitoring the market operational risks in Jordanian Islamic banks in accordance with the intact practices for management of these risks and working to measure and monitor the risks

Key words: Basel ll accord, Financial risks, Islamic banks.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة :

تواجه المصارف العديد من المخاطر عند ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم هذه المصارف، وانتشارها الجغرافي، ودرجة التطور في أنشطتها، وتنامي العولمة المصرفية، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، واشتداد حدة المنافسة ؛ ما أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية. ومن أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة المصرفية لحماية المصارف من خطر الإفلاس، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل I ثم بازل II. ولهذا فالمصارف مطالبة بتطبيقها لكونها تشكل صمام أمان لها ضد الخسائر التي قد تلحق بها. إضافة لما سبق فالمصارف الإسلامية باعتبارها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، والتي يكتنف نشاطها مجموعة من المخاطر؛ بالشكل الذي يحتم على إداراتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من آثارها. وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية المنطوية على المخاطر المرتفعة والمنافسة الشرسة برزت المصارف الاسلامية كظاهرة جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين إذ استطاعت مفاهيم وأدوات العمل التمويلي الإسلامي الوصول إلى بناء قاعدتها، وباتت الصناعة المصرفية الاسلامية تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي. إذ خطت هذه المصارف خطوات متسارعة في شغل حيز مهم وباتت تلعب دوراً فاعلاً في اماكن تواجدها وبما ان تقييم الاداء المالي يعتبر من الضمانات الاساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف عامة و الاسلامية خاصة ، حيث جاءت الدراسة لمعرفة مدى اثر اتفاقية بازل II على الاداء المالي في المصارف الاسلامية الاردنية باعتبارها مجتمع الدراسة ، وتم اخذ عينة الدراسة المتمثلة بالبنك الاسلامي الاردني و البنك العربي الاسلامي الدولي ، باعتبار ان القوائم المالية تعد مدخلات لعملية التحليل المالي ، حيث تناولت الدراسة موضوع المخاطر الاساسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي جاءت بها اتفاقية بازل II وهي (المخاطر الائتمانية و المخاطر السوقية و المخاطر التشغيلية) إلا ان طبيعة اختيار الموضوع قيدت الباحث بتحليل ودراسة نوعين من المخاطر و هما (المخاطر التشغيلية و المخاطر السوقية) كون ان مجتمع الدراسة وهو المصارف الاسلامية والذي يتعذر فيه الحصول على بيانات بخصوص مخاطر الائتمان ويعود السبب في ذلك الى ان المصارف الاسلامية لا تتعامل بالائتمان المعروف والقائم على كسب الفائدة ، بالإضافة الى ان الباحث ليس لديه القدرة العلمية الكافية

للإحاطة بخصوصية هذا النوع من المخاطر في المصارف الاسلامية ، وقد يكون السبب هوه اختلاف الاحكام والتشريعات التي تخص هذا الجانب . واما الامر المتعلق بعينة الدراسة فمن الجدير بالذكر ان عينة الدراسة التي لم تتناول البنك الثالث وهو بنك الاردن دبي الاسلامي وذلك لأسباب تتعلق بحداثته حيث بدأ يزاول اعماله في عام 2010 وان فترة الدراسة اشتملت على سنوات سبقت انشاءه

2-1 : مشكلة الدراسة وأسئلتها

بما أن مجتمع دراستنا هو المصارف الإسلامية والتي تتميز أعمالها المصرفية بأنها أعمال تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، والمشاركة في المخاطر، وبناء على ذلك فأن طبيعة ونوعية المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية والتي سوف تكون محور هذه الدراسة قد شغلت الكثير من الباحثين في كيفية الإلمام بإدارتها وسبل معالجتها وتقليل المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وتحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجية وسياسته وتدعيم القدرة التنافسية لنجاح سير العمل المصرفي، من خلال بيان أثر مقررات لجنة بازل II على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية، ويتم ذلك بتحديد ومراقبة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، والتي تتمثل بـ (مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية) خلال فترة الدراسة 1998- 2015) وبالتالي محاولة معرفة هل إن التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمقررات لجنة بازل II من شأنها أن تساعدها في زيادة ربحيتها وتعزيز موقفها التنافسي في عالم المصارف، بما يضمن لها البقاء والاستمرار والنمو في ظل التطورات الحاصلة على الساحة المالية والمصرفية .

وجاءت هذه الدراسة للإجابة على الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر معايير لجنة بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (1998-2015)؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - هل هناك أثر لمخاطر السوق على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة؟

2- هل هناك أثر للمخاطر التشغيلية على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة؟

3-1 : أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في معرفة اثر المخاطر السوقية و المخاطر الائتمانية التي جاءت بها معايير لجنة بازل II و ما هو انعكاسها على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية، ومن ثم بيان معرفة مدى التزام هذه المصارف بهذه الاتفاقية وما هي اهم النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة .

4-1 : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى معرفة أثر تطبيق معايير لجنة بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (1998-2015)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- بيان أثر مخاطر السوق على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة.

2- بيان أثر المخاطر التشغيلية على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة.

5-1 : فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر معايير لجنة بازل II المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية لـ (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية)

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

1- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

2- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

6-1 أنموذج الدراسة

$$ROA_{it} = \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$ROE_{it} = \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(2)$$

المتغيرات المستقلة: المتغير التابع: الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية المخاطر من خلال:

Opr : المخاطر التشغيلية ROA: العائد على الأصول

Mrr : مخاطر السوق ROE : العائد على حقوق الملكية

مخاطر بازل II الأداء المالي للمصارف الاسلامية الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

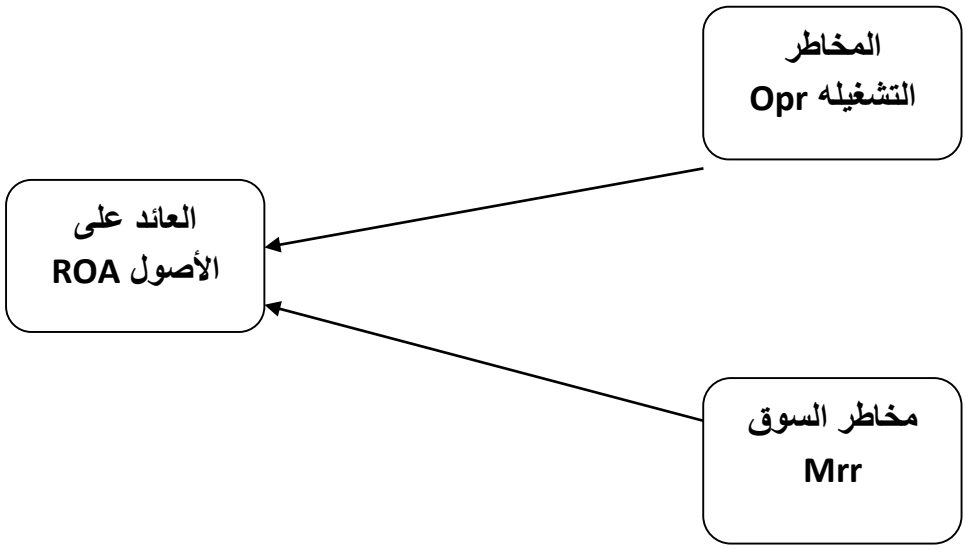

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

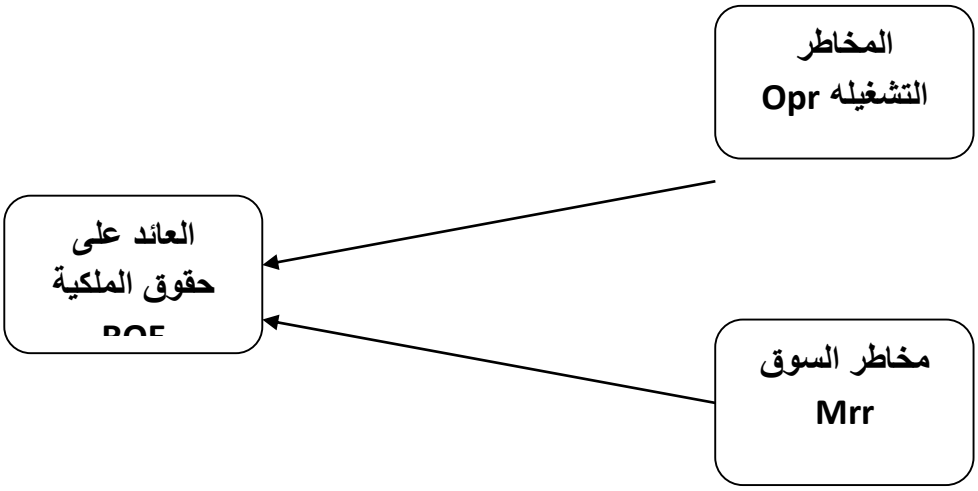

الشكل (1-1) أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة. (Ahmad Suleiman ، 2016)

1-7 : التعريفات الإجرائية

- إتفاقية بازل: " هي الاتفاقية التي ابرمتها مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية ، قد تشكلت اتفاقية بازل تحت مسمى" لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية ، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية .

- الاداء المالي : هو مجموعة الوسائل اللازمة و أوجه النشاط المختلفة والجهود الي يبذلها المصرف لقيامه بالدور المطلوب لتنفيذ وظائفها من خلال بيئته المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق له أهدافه .

- مخاطر السوق: هي المخاطر الناجمة نتيجة التقلبات والاضطرابات في معدلات الأرباح واسعار الأسهم و معدلات صرف العملات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشر قياس مخاطر السوق: ويتم احتسابها من خلال طريقتين وهما :

1- طريقة معيارية 2- نماذج تقييم مطورة من قبل المصارف لقياس المخاطر

حيث تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية في ما يتعلق بهذا الأمر وهي تحسب التأثير على موجودات المجموعة ودخلها نتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناء عًلى افتراضات إدارة المجموعة (الشيخ حسن، 2014).

وبما ان المصارف الإسلامية لا تتعامل مع أدوات الفائدة لذا تتم عملية إحتساب المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الأسهم وفق النموذج المعياري الذي جاءت به لجنة بازلII وكالآتي :-

أ. إحتساب التكلفة الرأسمالية للمخاطر الخاصة حسب الخطوات التالية :-

- يتم تصنيف المركز المحتفظ بها سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل .
- يتم إستخراج الفرق بين أرصدة تلك المراكز .
- يتم ضرب الفرق في 8 % .

ب. إحتساب التكلفة الرأسمالية للمخاطر العامة بضرب رصيد كل مركز مفتوح في 8%

ت. يتم تجميع المخاطر الخاصة والمخاطر العامة الناتجة عن الخطوتين السابقتين ويضرب المجموع في (12.5) ويضاف إلى المقام لمقابلة مخاطر السوق .(الحاج وشاهين ،2006)

- المخاطر التشغيلية: هي الخسائر التي تنتج عن عدم التكيف او ضعف في الاجراءات ، وتعزى هذه الخسائر الى تقصير العمال و الى وهن الانظمة الداخلية او تلك التي تنجم عن الاحداث الخارجية

قياس المخاطر التشغيلية: ويتم احتسابها وفق طريقة المؤشر الأساسي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على هذه الطريقة يتم احتساب متطلبات رأس المال بناءً على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا- Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الاسترشادية بـ 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$KBIA = (\Sigma\ (GI1 \ldots n * \acute{\alpha}))/n$$

حيث: KBIA: متطلب رأس المال، GI: الدخل الإجمالي السنوي لآخر 3 سنوات

n: عدد السنوات $\acute{\alpha}$: النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15% (شاهين ، 2010)

ويعرف اتفاق بازل (II) إجمالي الدخل على أنه إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات تشغيلية والمصاريف المدفوعة مقابل خدمات الإسناد، ولكن يستثنى من إجمالي الدخل أية إيرادات استثنائية مثل دخل الاستثمارات في الأوراق المالية، أو دخل بيع شركة تابعة، أو التعويضات من التأمين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً (عبدالكريم وابو صلاح، 2007).

ومن الجدير بالذكر ان المصارف الاسلامية تتعامل مع هذه القوانين وفق احكام الشريعة الاسلامية ، حيث واجهت المصارف الاسلامية مشاكل تتعلق بقياس الملاءة حيث ترجع بصورة رئيسة الى الطبيعة الخاصة لمصادر اموال تلك المصارف كونها لا تتطلب عائد ثابت كما انها من الناحية النظرية يمكن ان تتحمل الخسارة اضافة الى اختلاف طبيعة الادوات المالية الاسلامية عن الادوات في المصارف التقليدية . (محمد ،2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبحث الأول: المصارف الإسلامية

2-1-1 : المقدمة

تعد المصارف عصب الاقتصاد ومن اهم اساسيات وجوده لما لها الدور الإيجابي الذي يتبناه الجهاز المصرفي مثل خدمات الاستثمار والتمويل وتقديم الخدمات والنشاطات المالية والاقتصادية و الاجتماعية ، فدور المصرف اليوم في تسهيل وتنظيم عمليات التعامل بين الافراد ومؤسسات المجتمع وحل العديد من قضاياه المعيشية اصبح له الدور البارز في حياة المجتمع ، وبما ان لطبيعة الدين الإسلامي القائم على الأسس الشرعية في مجتمعنا الاسلامي فقد بدأت الحاجة لأنشاء مصارف اسلامية تتوافق مع الإطار العام لهذا الدين ، حيث ادرك الفقهاء والعلماء والمفكرون ضرورة الاستفادة من الانشطة المصرفية بحسب الوسائل المشروعة والتي تتلائم مع تلك الاحكام الشرعية ، فالمصارف الاسلامية هي مؤسسات مصرفية تقوم بالأعمال المصرفية وتقديم الخدمات وتعدد الوظائف بما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية . حيث تعمل وفقاً للصيغ المشروعة مثل المضاربة والمرابحة والمشاركة و جميع صيغ التمويل بالإضافة الى الاعمال و الوظائف المصرفية الاخرى التي تساهم بصورة ايجابية في تنمية الحياة الاقتصادية .

2-1-2: مفهوم المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية مفاهيم عدة تشتمل على ماهية هذه المصارف فهناك مفاهيم تعرفها وتنطلق من عدة اعتبارات سواء من جاب عقائدي أو من جانب القيم وقد يكون من ناحية أهداف أو خصائص.

حيث تم تعريف المصارف الإسلامية بعدة تعاريف نوجز منها ما عرفها المصطفى (2005) بأنها "مؤسسات مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية،بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى العبيدي (2011) "أن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية المصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".

وعرفها العبيدي والجميلي (2012) "أنها مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتعبئة الموارد المالية وتوظيفها، مع التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية حيث تهدف إلى تحقيق الربح كما تهدف أيضاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

إذاً فهي مؤسسات مالية مصرفية تنموية بالأساس تحرم التعامل بالمعاملات المصرفية التي لا تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية من مبدأ الحلال والحرام ، وتكون قوانين إنشائها ملتزمة بهذا المبدأ ، فهي إلى جانب رسالتها السامية تطمح لتحقيق الربح المشروع. فهي مؤسسات لا تهدف إلى تطبيق نظام مصرفي فحسب، وإنما تهدف للمساهمة في بناء المجتمع الإسلامي المتكامل على أسس دينية وعقائدية وأخلاقية، فهي تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد الذين لا يرغبون التعامل بالربا ومن ثم يقوم بتوظيفها في جميع النشاطات الاقتصادية لتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية المتنوعة.

ومن خلال التعاريف السابقة تم استنتاج تعريف للمصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية تعمل على توظيف الموارد المالية للمؤسسات و الدول والأفراد الذين لهم رغبة في استثمار هذه المدخرات في هذه المصارف وفق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف الربح وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأبناء المجتمع.

3-1-2 : نشأة المصارف الإسلامية وتطورها

يرجع تاريخ نشوء فكرة مؤسسات التمويل الإسلامي في مطلع عام 1940 في ماليزيا حيث أنشأت صناديق الادخار على مبدأ العمل بدون فائدة، وأعقب تلك المحاولة البدء بتفكير منهجي منظم في عام 1950 في الباكستان حيث تم وضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية. وفي العصر الحديث بدأت المحاولات في إيجاد طريقة للتخلص من الطرق الربوية في إدارة المؤسسات المالية في الوطن العربي ففي عام 1963 تم إنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر من قبل الدكتور احمد النجار في ميت غمر، حيث أُعتبرت صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين، وتلاها إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة حيث عمل في مجال القرض الحسن وجمع وصرف الزكاة (الوادي وسمحان، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم توالت بعد ذلك الجهود في إنشاء مصارف إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية على أثر توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والذي تم عقدة في المملكة العربية السعودية في مدينة جدة في عام 1972م حيث نص على إنشاء بنك إسلامي دولي وتلا ذلك المؤتمر أيضاً مؤتمر آخر في مدينة جدة في عام 1974م والذي حضره وزراء مالية الدول الإسلامية فكانت من ضمن قرارات ذلك المؤتمر إنشاء البنك الإسلامي للتنمية

الذي باشر أعماله في عام 1975م ليكون بذلك المؤسسة التمويلية الدولية الإسلامية، والتي هدفت إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي، والتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في أهدافها وغاياتها وأساليبها ورسائلها (جواد والموسوي، 2009).

ومع استمرار وتيرة الانتشار والتطور للمصارف الإسلامية حيث وصل عدد المصارف الإسلامية في مطلع السبعينات من القرن الماضي إلى (25) مصرفاً إسلامياً وزاد العدد في مطلع الثمانينات إلى (100) مصرف إسلامي وفي نهاية التسعينات إلى (192) مصرف إسلامي موزعة في (34) دولة وفي عام 2006 أشارت إحصائيات إلى أن عدد المصارف الإسلامية اصبح (376) مصرفاً إسلامياً، تدير إجمال أصول (442) مليار دولار ثم زاد العدد في عام 2008م إلى قرابة (450) مصرف إسلامي تتركز 40%منها في البلدان العربية وبقيمة إجمالي أصول بلغ (700) مليار دولار، وقد ساهم النمو المتواصل للمصارف الإسلامية إلى انتشارها في غير مراكزها التقليدية إلى زيادة حجم الأموال التي تديرها هذه المصارف فقد وصلت إلى ما يقارب (800) مليار دولار في عام 2008م حيث يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن تصل الزيادة إلى ترليون دولار في عام 2010 بنسبة تصل إلى 60 % قياساً بعام 2006م، حيث عكست هذه الزيادة الرغبة في الاهتمام بالمصارف الإسلامية خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م (العبيدي وصبر، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير اخر الإحصائيات و أحدث التقارير إلى أن حجم الأصول المالية الإسلامية بلغت في نهاية عام 2015 ما يقارب 2.4 تريليون دولار، بعد أن كان 2.1 تريليون دولار في عام 2014 ومن المتوقع أن يصل إلى 3.4 تريليون دولار خلال عام 2018، ليبلغ بذلك حجم أصول المصارف الإسلامية منها 1.2 تريليون دولار والصكوك 280 مليار دولار والصناديق الاستثمارية الإسلامية 51 مليار دولار والتكافل 28 مليار دولار. المصدر(عبد الرزاق الخريجي،2016) رئيس المجموعة الشرعية في البنك الأهلي // موقع / http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/

وأما فيما يخص نشأة المصارف الإسلامية الأردنية والتي اعتمدناها كمجتمع لدراستنا هذه، حيث سنتطرق لها بإيجاز وهي:

البنك الإسلامي الأردني:

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة بتاريخ 28 تشرين الثاني من عام 1978، بموجب أحكام قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964، ومركزه في مدينة عمان، برأسمال مقداره (81,250,000) دينار أردني موزع على 81,250,000 سهماً قيمة كل سهم واحد دينار.

ويقدم البنك جميع أعماله المالية والمصرفية بعيداً عن أسس الربا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها 90 فرعاً و10 مكاتب مصرفية بالإضافة إلى مكتب الوساطة المالية. ويخضع البنك في أعماله لأحكام قانون البنوك النافذة

(http://www.jordanislamicbank.com/ موقع البنك على النت) سنة2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك العربي الإسلامي الدولي:

لقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 30-3-1997م. بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال عام 1418 هجرية، الموافق للتاسع من شباط عام 1998 ميلادية، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحداً من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن والمنطقة. فهو يمارس أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية أردنيا وفي الأسواق العربية والإسلامية (البنك العربي الإسلامي الدولي: https://www.iiabank.com.jo) سنة2017.

بنك الأردن دبي الإسلامي :

لقد تم تأسيس بنك الأردن دبي الإسلامي في عمان، في المملكة الأردنية الهاشمية، وسجل بصفته شركة مساهمة عامة في سجل الشركات بتاريخ 1963/6/23 تحت الرقم 8 باسم بنك الإنماء الصناعي. حيث تأسّس بموجب القانون رقم 5 لسنة 1972 والذي تم إلغاؤه بموجب قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم 26 لعام 2008، وحلّ محله بنك الأردن دبي الإسلامي حلولاً قانونياً وواقعياً. باشر بنك الأردن دبي الإسلامي أعماله بتاريخ 2010/1/17 وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي وقانون البنوك الأردني (المصدر الموقع الرسمي للبنك على الانتر نت // http://www.jdib.jo/ar/page/about-us / سنة2017.))

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-4 : أهمية المصارف الإسلامية (ابو حمور، 2010)

إن أهمية المصارف الإسلامية تكمن في الدور الذي تلعبه في تنمية اقتصاد الدول التي تحتضن هذا النوع من المصارف، فرغم تجربتها الحديثة يرى خبراء الاقتصاد انه بإمكان هذه المصارف أن تلعب دوراً رئيسياً في الساحة المصرفية، وتساهم في تعزيز وتدعيم العملية الاستثمارية وتدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام، حيث أوجدت المصارف الإسلامية نوع من التعامل المصرفي، غير موجود في القطاع التقليدي حيث قامت بإدخال أسس للتعامل بين العملاء والمصرف نفسه تعتمد على المشاركة في الخسائر والأرباح بالإضافة إلى المشاركة بالجهد من قبل المصرف والمتعامل عوضاً عن أسس التبادل التقليدية القائمة على المديونية (المدين/ الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل.

وبما أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تتبنى دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على توفير التمويل اللازم الذي يساعد على تنفيذها، فأن المصارف تنظر لأي مشروع اقتصادي من منظورين ؛ الأول وهو الأهمية الاقتصادية لهذا المشروع، والثاني الأهمية الاجتماعية كذلك، وتتمثل الاهمية الاقتصادية في تجميع الأموال الناجمة عن الصدقات والتبرعات التي يقدمها المحسنون ويقوم البنك بأدائها للمستحقين الفعليين لها ، بالإضافة الى الإسهام في زيادة الوعي العلمي والثقافي والديني ، وذلك بعقد ندوات ودورات ومحاضرات وإرسال بعض الكفاءات العلمية للتعمق في ميادين اختصاصاتها ، كما و تقوم بتقديم القروض الحسنة للمحتاجين من أجل مواجهة الظروف المعيشية الصعبة ، الى جانب الإسهام في تأمين السكن المناسب للفئات متوسطة الدخل ، وذلك عن طريق تأجيرها لهذه السكنات إجارة تنتهي بالتمليك، وكذلك الإسهام في إيجاد مؤسسات صحية أو تعليمية تساعد على تقديم الخدمات للأفراد المحتاجين من ذوي الدخل الضعيف . (سلمان ، 2009)

2-1-5 : مصادر أموال المصارف الإسلامية

تعرف مصادر الأموال في المصارف الإسلامية على أنها (الأموال التي توفرت لدى المصرف الإسلامي من مطلوباته ورأسماله، والتي سيستخدمها في تمويل الأصول المتوفرة لديه أو لتعزيزها) .كما تعرف بأنها (مجالات حصول المنشأة المالية على الأموال أو أنها تلك المصادر التي تدفقت من خلالها الموارد المالية المصرفية) . وسوف نقوم بذكر المصادر المالية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية والتي تنقسم إلى قسمين من المصادر الرئيسية وهما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-5-1: المصدر الأول: المصادر الداخلية (الذاتية)

والتي تمثل الموارد المتاحة في هيكل تمويل الميزانية التي تكون في حوزة البنك وهي المصادر المعتمدة لدى البنك الإسلامي في بدء نشاطه حيث يتم دورها في اتساع الأنشطة والعمليات وتبدأ برأس المال ثم تضاف عليها الأرباح المحتجزة والمحدد من الاحتياطي بكل أنواعه بالإضافة إلى تدفق المخصصات الأخرى:

أولاً: حسابات رأس المال (حقوق الملكية) والتي تبين مقدار رأس المال المدفوع ومختلف الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة، وعلاوات الإصدار أو ما يعرف بمصطلح (الضميمة) حيث يأخذ هذا المصدر نفس الأهمية بالنسبة للمصارف التقليدية، حيث يشتمل على ما يلي (بركبية، 2014):

رأس المال المدفوع والذي يمثل تلك الأموال التي قام المساهمون والمؤسسون بدفعها عداً ونقداً لقاء حصولهم على الأسهم العادية التي يصدرها البنك أو يطرحها للاكتتاب، حيث يتميز رأس المال المدفوع بالقابلية على التغيير طول الفترة التي يكون فيها البنك قائم، ومن خلال زيادة القيمة للسهم أو خفضها أو إصدار جديد يطرح للاكتتاب.

فضلة رأس المال المدفوع ويمثل الجزء من رأس المال المدفوع الفائض عن حاجة المصرف.

الأرباح المحتجزة والتي تمثل تلك الأرباح الفائضة والمتبقية بعد عمليات التوزيع لصافي الأرباح على المساهمين في البنك، ويكون احتجاز هذه الأرباح وفق الاقتراحات التي يقدمها مجلس الإدارة في المصرف والتي تكون مدورة إلى الأعوام القادمة، في إمكانية إضافتها للاحتياطي العام أو زيادة رأس المال، وتعد إحدى الموارد الثابتة للمصرف الإسلامي . (ابو محيميد ، 2008)

الاحتياطيات الرأسمالية هي تلك المبالغ المستقطعة من صافي الربح المتحقق للمصرف للمحافظة على سلامة رأس المال، وتدعيم مركزه المالي،وثبات قيمة الودائع وموازنة الأرباح.

علاوات الإصدار (الضميمة) هي المبالغ التي تتم إضافتها من قبل قرار يتخذه مجلس الإدارة، وتضاف إلى سعر السهم بصيغة نسب مئوية مثل (10 % و15% و25%) وهكذا زيادة على سعر السهم المصدر في حالة الحاجة الماسة إلى زيادة رأس المال المدفوع بدلاً من قيام المصرف بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الاحتياطيات: وهى تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقه وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الإلزامي .

وتعد الاحتياطيات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهى تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظراً لحداثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فمازالت الاحتياطيات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.

ثالثاً: حسابات صناديق مخاطر الاستثمار (محمد ، 2016)

وتشمل المخاطر المباشرة وتتمثل

1- مخاطر الاستثمار في الصندوق.

2- مخاطر التنويع

المخاطر غير المباشرة: وهي تلك التي يواجهها الصندوق في تعامله مع الجهات الأخرى وتتمثل في

1-المخطر الائتمانية

2-المخاطر التجارية

3-مخاطر السيولة

2-1-5 2: المصدر الثاني: المصادر الخارجية

تتكون مصادر الأموال في المصارف الإسلامية من حسابات الاستثمار والحسابات الجارية وحسابات التوفير ولكي يتمكن المصرف الإسلامي من القيام بأداء مهامه المصرفية وفق ما يريده وعلى اكمل وجه وضمن معيار الكفاءة والفاعلية فأنه لا بد من توافر الموارد المالية النقدية التي تعمل على إدارتها وحسن استخدامها على الوجه الأفضل، والمعلوم أن لكل مصدر من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية له ضوابط وطبيعة خاصة تحكمه، وقواعد معينة تساعده في أسلوب واستخدام تنميتها (الزعابي، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أورد العبيدي وصبر (2008) أهم المصادر الخارجية لأمول المصارف الإسلامية والذي يعتمد عليها في توظيف واستثمار الأموال وفق مختلف الصيغ وأهمها:

الحسابات الجارية وهي تلك الأموال التي يقوم بإيداعها المؤسسات والأفراد لدى المصارف الإسلامية حيث تتعهد بردها عند الطلب، حيث يقوم المصرف بفتح حسابات جارية لإجراء عمليات مختلفة مثل مخاطبات السحب والتحويل مقابل عمولة يحصل عليها المصرف مقابل إدارته لها.

حسابات الاستثمار أو الودائع الاستثمارية: هي المبالغ التي يقوم بإيداعها المستثمرون لدى المصارف الإسلامية بغية الحصول على عوائد، حيث يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال، حيث إن هذا النوع من الودائع يخضع لقاعدة (الغنم بالغرم، والمبينة في كتاب شرح زاد المستقنع للمؤلف : محمد بن محمد المختار الشنقيطي) ويتوجب على صاحب هذه الوديع عدم سحبها قبل انتهاء اجلها إلا بأخبار مسبق، وان كان قبل الأجل فإن المودع سيخسر حقوقه بالمطالبة بالأرباح التي قد تنجم من هذه الاستثمارات.

حيث انه يوجد هناك نوعين من الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية وتشمل:

حسابات الاستثمار العام: حساب الاستثمار العام ويؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين .

ب- حسابات الاستثمار المخصص: أو المتخصص، فتخصص الأموال للاستثمار في مشروع محدد أو مجال (التجارة أو الصناعة) معين، ويقسم الربح المحقق في هذا المشروع على أرباب الأموال، كل "بحسب مساهمته، وتعتبر حسابات الاستثمار أو المضاربة أحد الأعمدة الرئيسية التي تميز البنك الإسلامي عن البنك التقليدي، حيث لا يتحدد العائد على الموارد الاستثمارية في صورة معدل فائدة ثابت، ولكن عن طريق توزيع الأرباح بين أرباب الأحوال (كل بحسب مساهمته) وبين البنك بصفته كعامل في المضاربة. وقد نجحت المصارف الإسلامية في حشد موارد ادخارية من عملائها عن طريق حسابات الاستثمار ذات الربح المتغير .

حسابات التوفير : تحظى حسابات التوفير بأهمية كبيرة في المصارف الاسلامية كونها تتيح الفرصة لصغار المودعين على التعامل معها، فهي وعاء ادخاري وُجِد لتشجيع صغار المدخرين من ذوي الدخول المحدودة ، (غربي ، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصكوك الإسلامية : هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية. (بركبية، 2014)

6-1-2 : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتنظيم وتوظيف الأموال التي تمتلكها بكافة الصيغ والأشكال والأساليب والتي يتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة والتي تكون قابلة للاستثمار بغض النظر كون هذا التشغيل مباشر أم غير مباشر ففي حال كونه مباشر فإن التشغيل لهذه الأموال لا يحتاج المصرف فيه إلى مستثمر، أما إذا كان التشغيل غير مباشر فأنه يتم عن طريق مستثمرين آخرين. حيث تبين أن الممارسات العملية التي تقوم بها المصارف الإسلامية قد تمكنت من التغلب عل أنشطة المصارف التقليدية، واستطاعت من خلال الأدوات المستحدثة أن تُدخل وتستقطب في إطار هذه الأنشطة مجموعة من المدخرين وأصحاب المشروعات وهم فئة المدخرين الذين يرفضون التعامل بالفوائد، وليس لهم مبررات لفتح حسابات لهم في المصارف الربوية، حيث تنامت هذه الفئة وتم تشجيعها من قبل المصارف الإسلامية مما أدى إلى تزايد ونمو مدخراتهم المالية (عاصي، 2010).

حيث يذكر (حسين ، 2011) إن أهم استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية هي 1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: وتشمل

التمويل بالمضاربة : تقوم المصارف الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال، و يسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، و لا يتدخل البنك في تفاصيل العمل، وفي اية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.

التمويل بالمشاركة : هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منها متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية : (سمحان ، 2014)

التأجير المنتهي بالتمليك: في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل

ب - التمويل بطريقة المرابحة: وتعتبر من أهم طرق التمويل الاستثمارية في المصارف الإسلامية حيث تقوم هذه المصارف بتوظيف الجزء الأكبر من مصادرها المالية حيث يعتبر بيع المرابحة من بيوع الأمانة. و المرابحة هي صورة من صور البيع تباع فيها السلعة برأس مالها وزيادة ربح معلوم، وقد اتفق المسلمون على جوازها في الجملة استناداً إلي عموم الأدلة التي تتيح البيع بصفة عامة .

ج- التمويل بالإستصناع : هو أن يطلب شخص من أخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين.

د- التمويل بالسلم : السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل ، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي. (قادري و جعيد،2011)

هـ- التمويل بالقرض الحسن : هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد، الذين هم بحاجة إلى مساعدة، حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا.

ويذكر وهيب (2006) أن مجمل استخدامات الأموال للمصارف الإسلامية هي التي يشتمل ذكرها في مضمون الميزانية العمومية للمصارف الإسلامي وهي على النحو التالي:

أصول (موجودات) نقدية وتمثل:

نقد في الصندوق ب - أرصدة لدى البنك المركزي

ج – أرصدة لدى المصارف المحلية د – أرصدة لدى المصارف المراسلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استثمارات سائلة وتمثل:

استثمارات محلية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)

استثمارات دولية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)

تمويلات قصيرة الأجل وتمثل:

تمويل تجاري (مرابحة) ب – تمويل رأس مال عامل ج- تمويل استهلاكي فردي د- مشاركات قصيرة الأجل هـ- مضاربات قصيرة الأجل و- تمويل بيع السلم ز- القروض الحسنة والمضاربة هي اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الإتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع .

اما بيع السلم وهو بيع مؤجل موصوف في الذمة بثمن يدفع عاجلاً

تمويلات متوسطة وطويلة الأجل وتمثل:

مشاركات ب- مضاربات ج- البيع بالتقسيط د- البيع التأجيري (إيجارات منتهية بالتمليك) هـ- المشاركات المنتهية بالتمليك و- تمويل المشروعات ز- تمويل عقارات

استثمارات رأسمالية وتمثل:

مساهمة في مشروعات قائمة (قديمة)

تأسيس مشروعات جديدة

ج- المساهمة في مشروعات جديدة

أصول (موجودات) أخرى وتمثل:

صافي أصول ثابتة (بعد الاستهلاك)

أرصدة مدينة متنوعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- مخزون سلعي

د- متاجرة في عقارات

أما الزيتون (2010) فيذكر استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية على النحو التالي:

موجودات نقدية: والمتمثلة بالسيولة النقدية لدى المصرف

حسابات الاستثمار المخصص (المقيد): هي تلك الأموال التي يقوم أصحابها بإيداعها وتكون مقيدة ببعض الشروط الخاصة مثل أن يستثمر تلك الأموال ضمن مشروع معين.

القرض الحسن: هو ذلك القرض الذي يقوم المصرف بإقراضه لشخص ما عند حالات الضرورة دون أخذ أي فائدة على هذا القرض.

الاستثمارات المباشرة: والذي يمثل توظيف أموال المصرف في مشروعات يشرف عليها المصرف بنفسه، وشراء أصول أو سلع معينة والمساهمة في الشركات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية، ومجموع الاستثمارات في شركات استثمارية، وقيام المصرف في الاستثمار في الأوراق المالية، وبعض الأساليب الأخرى.

الاستثمار غير المباشر: مثل اشتراك المصرف مع أشخاص معنويين وطبيعيين في تأسيس مشروع جديد أو الاشتراك في موضوع قائم يأخذ شكل قانوني معين. وتشتمل الاستثمارات على ما يلي مثل عقود المضاربة بكل أنواعها وعقود المشاركة وعقود البيوع والتأجير المنتهي بالتمليك والمزارعة والمساقاة.

2-2 المبحث الثاني- كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

2-2-1: المقدمة

بدأت عملية قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، على اعتبار أن إرتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين، وقد تطورت عملية القياس لتشمل جانب الموجودات بقسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ، ومن ثم تم إدخال مفهوم المخاطر في جانب الموجودات لتشمل المخاطر الشغيلية و المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق من خلال ما يعرف بإتفاقيات أو مقررات بازل للرقابة المصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هذا التطور في قياس الملاءة المصرفية في إطار ما عرف بكفاية رأس المال في المصارف التقليدية، وعدم مراعاة مقررات بازل I و II خصوصية المصارف الإسلامية، بدأ الإهتمام بإصدار معايير مماثلة خاصة بكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تهتم خصوصية المصارف الإسلامية في جانب مصادر الأموال وهي حسابات الإستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وأيضاً صيغ التمويل والإستثمار الإسلامية في جانب الموجودات، وكان أول هذه المعايير ما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من بيان بين فيه نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها سنة 1999 ضمن معيار (بازل I) ومعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية رقم (2) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية .

2-2-2 : مفهوم كفاية رأس المال

مفهوم كفاية رأس المال كما عرفه المصطفى (2012) "بأنه هو العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به. وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار".

وقد عرف (محمد،2014) كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف هو" امتلاك المصرف رأس مال معين لحماية من المخاطر التي قد يفقد بها العملاء ودائعهم كنتيجة للخسائر التجارية من قبل المصرف".

وهناك مفهوم آخر لمعيار كفاية رأس المال وهو أحد أهم المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتنظيم عمل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين حيث اعتمد هذا المعيار مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وبين مفهومه بأن كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية تتمثل في العلاقة بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به مع مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية في جانب مصادر الأموال وهي حسابات الاستثمار القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وكذلك صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في جانب الموجودات (آدم والمولي، 2015).

ويمكن التعبير عن مصطلح كفاية رأس المال من خلال قدرة وكفاءة المصارف التقليدية في توجيه وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها، بهدف السيطرة عليها وتحجيمها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجية وسياسة وتدعيم قدراته التنافسية .كما تفيد كفاية رأس المال في تعظيم عوائد عمليات المصارف وتسعير الخدمات المصرفية إضافة إلى وضع السياسات والإجراءات اللازمة للوقاية من الأنواع المختلفة من المخاطر، والتي تنشأ نتيجة التطور الإلكتروني والتكنولوجي (الطيب وشحاتيت (2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وترى الزعابي (2008) "أن كفاية رأس المال تعني الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال".

كما عرف ناصر (2013) كفاية رأس المال: "بأنها نسبة رأس مال البنك إلى مخاطرة. وهو مصطلح يوضّح العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف وأي عمليات أخرى".

وفي تعريف آخر لقارون (2013) حول مفهوم كفاية رأس المال على "أنها العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، حيث يمكن أن نعتبر نسبة كفاية رأس مال البنك أداة لقياس ملاءته".

وبناءً على ما تم ذكره من مفاهيم عدة لمفهوم كفاية رأس المال فقد توصل الدراسة إلى صياغة تعريف لكفاية رأس المال بأنه يمثل العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر التي تحيط بموجودات المصرف أو أي عمليات أخرى وكونه يمثل الدرع الحصين الذي يمكن المصرف من مواجهة جميع المخاطر والمشاكل التي قد يتعرض لها.

3-2-2 : أهمية كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية

إن أهمية كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف الإسلامية تكمن في أن رأس مال المصرف يلعب دورا أساسياً وهاماً في المحافظة على متانة وسلامة وضع المصرف كونه الحاجز المنيع الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة قد تطرأ على المصرف، والتي قد تطال أموال المودعين لذلك فأن المصارف تعمل عموما ضمن بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد مما قد يعرضها لمخاطر تشمل المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية والمخاطر الاستراتيجية (قنطقجي، 2015).

وتبرز أهمية كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في كون ان الأزمات المالية للمصارف الكبيرة وما خلفته من مشاكل الإعسار المالي إلى حد الإفلاس قد حفزت الجهات الرقابية في إيجاد حلول ووضع تحوطات تقي من هذا الخطر فكانت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها تهدف لحل تلك المشاكل القائمة. (تاج الدين ، 2012)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الملاحظ ان أهمية كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية تبرز بما تحتويه من قواعد تشريعية ملزمة بالتحوط من الأخطار التي قد تتعرض لها استثمارات هذه المصارف قبل أن تقع، من خلال احتفاظها برأس المال الكافي لاستيعاب الخسارات المستقبلية المحتملة، ويعد هذا أهم دور وقائي للمعيار، ويؤكد هذا التوجه

مثل قاعدة (الوقاية خير من العلاج). وحتى تنجح المصارف الإسلامية في البقاء والنجاح يجب أن تتوفر ثقة المستثمرين والأفراد في قدرة هذه المصارف على تحقيق أهدافهم أو الحفاظ على أموالهم، حيث لا تأتي هذه الثقة في المقام الأول إلا من خلال احتفاظها برؤوس أموال تطمئن على قدره هذه المصارف على التعامل مع الأحداث الصعبة والظروف المالية الصعبة، فيما لم تتوافر هذه الثقة قد يعزف كثير عن التعامل معها (سعيد وابو العز، 2014).

4-2-2: معيار كفاية رأس المال ودوره بالنسبة للمصارف الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل II

يمكن ان نلاحظ من الناحية العلمية ان المصارف الإسلامية ليست بحاجة إلى درجة من الالتزام، نسبة إلى المصارف التقليدية فيما يخص مقررات لجنة بازل لأن المصارف الإسلامية تستطيع تحميل جزء من أي خسارة للمودعين، من خلال تحميل جزء منها لأرباح العام دون أن تؤثر لسحوبات تنتج عنها عمليات إعسار مالي للمصرف في حين أن المصارف التقليدية تكون ملزمة بدفع فوائد المودعين التي تم التعاقد عليها، فبالرغم من هذا فأن المصارف الإسلامية تسعى لتقوية رأسمالها بحيث يكون كافي لدعم وضعها التفاوضي خاصة بالنسبة لموجوداتها التي تدار بواسطة مصارف أخرى، فرأسمال البنك يمكن ان يكون قيد على نمو المصارف الإسلامية بالأخص إذا كان هذا المصرف ناجحاً في التكوين السريع لقاعدة ودائعه، ويمكن أيضاً للمصارف الإسلامية أن تتوسع في أنشطتها التمويلية على الرغم من القيود التي وضعتها المصارف المركزية من اجل الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل (سمير ومحمد، 2015).

ويرى بلقلة والحترسي (2009) أن طبيعة مطلوبات وموجودات المصارف الإسلامية تختلف بشكل كبير عن طبيعة مطلوبات وموجودات المصارف التقليدية مما ينشأ عن هذا الأمر عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي تم اقتراحها من قبل لجنة بازل والذي وضحته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في بيانها الصادر في مارس لسنة 1999 حيث توصلت إلى أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن احتسابها على وفق الصيغة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية =

رأس المال المدفوع، الاحتياطيات + مخاطر الاستثمار، احتياطيات إعادة التقويم

الأصول الخطرة المرجحة (الممولة من رأس مال المصرف + المطلوبات (باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) +50 % من حسابات الاستثمار المشترك

وبناءً على هذا فأنه يتم إعطاء أوزان مخاطر للموجودات تنسجم مع أوزان المخاطر التي حددتها لجنة بازل.

ما يميز المصارف الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية، هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيقها، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطويع الاتفاقية مع خصائصها.

5-2-2: كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لكفاية رأس المال وفق اتفاقية بازلII:

بالنظر لنوعية المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية والتقليدية يمكن القول ان مقام نسبة كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية سوف يتكون من نفس انواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل للبنوك التقليدية و هي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل الا ان اهميتها النسبية سوف تختلف في المصارف الاسلامية وذلك لاختلاف طبيعة انشطة المصارف الاسلامية و الادوات المالية الاسلامية التي يستثمر بها حيث ستكون النسبة المقترحة كما يلي :

حقوق المساهمين + احتياطي معدل الارباح + احتاطي مخاطر الاستثمار /

مخاطر الائتمان +مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

وتجدر الاشارة الى ان انه من الناحية العلمية فان المصارف الاسلامية لا تحتاج الى نفس نسبة المصارف التقليدية وذلك لأن المصارف الاسلامية تستطيع تحميل جزء من اي خسارة للمودعين (اصحاب حسابات الاستثمار المشترك) من خلال تحميل جزء من ذلك لأرباح العام دون ان يؤدي ذلك الى حدوث سحوبات تؤدي الى اعسار البنك ، في حين ان البنك التقليدي ملزم بدفع الفائدة المتعاقد عليها من قبل المودع . (بلقله و الحترسي ، 2009)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-2-2: معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ضمن معيار بازل II :

- تم الاعتماد على ما ورد في معيار بازل II عند صياغة المعيار الإسلامي المذكور، وذلك فيما يتعلق بشرائح رأس المال التنظيمي، ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

- تنشأ مخاطر الإئتمان في التمويل الإسلامي من الذمم المدينة لعقود المرابحة ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقود السلم والذمم المدينة والأطراف المتعامل معها في عقود الإستصناع ومدفوعات الإجارة في عقود الإجارة، والصكوك المحتفظ بها في السجل المصرفي (لغير المتاجرة) .

- في كل مرحلة من مراحل الأدوات المالية الإسلامية التي تقوم على الموجودات (المرابحة، السلم، الإستصناع، الإجارة التي تقوم على بيع منافع الموجودات)، أو تقوم على المشاركة .

7-2-2 : أهداف معايير كفاية رأس المال

الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية (موقع مجلس الخدمات www.ifsb.org 2008)

1- معالجة الهياكل والمكونات الخاصة للخدمات والمنتجات التي تقوم بتقديمها المؤسسات بما يتفق مع الشريعة التي تعالجها الإرشادات الدولية.

2- توحيد أسلوب وقياس المخاطر وتقدير الأوزان الترجيحية لمخاطر المصارف الإسلامية عندما تتبنى تطبيق المعايير الدولية.

3-العمل على تطوير ممارسة المصارف الإسلامية لكي تتمكن من تلبية متطلبات المعايير الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-2-2 : كفاية رأس المال في المصارف التقليدية

يرى الرشيدات (2009) ان كفاية رأس المال هي الحد الأدنى التي يستوجب ان تكون عليه العلاقة بين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان مخاطرها وبين قاعدة رأس المال حيث يستند معيار كفاية رأس المال إلى ان يصوغ علاقة عددية بين رأس المال والأصول وتعتمد على أوزان مخاطر أصول المصرف خارج الميزانية وداخلها وعلى أن يتم تقسيم رأس مال المصرف إلى رأس مال أساسي والذي يتكون من(رأس المال

المكتتب به والمدفوع + الإحتياطيات المعلنة قانوني ، اختياري ، علاوة (خصم) الإصدار، الإحتياطيات الأخرى + الأرباح (الخسائر) المدورة + حقوق غير المسيطرين) و رأس مال مساند والذي يتكون من (فروقات ترجمة العملات الأجنبية + إحتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال حقوق الملكية وبحد أقصى 45% منه إذا كان موجباً أو يطرح بالكامل إذا كان سالباً + إحتياطي المخاطر المصرفية العامة) + القروض المساندة متوسطة أو طويلة الأجل ذات الصفات المشتركة ما بين أدوات الملكية وأدوات الدين بشروط معينة.) وربطة بالمخاطر التوظيفية المختلفة.

وأما عن النسبة التي أوردتها لجنة بازل لكفاية رأس المال فيجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 تبيّن أن العديد من المصارف لم يكن لديها رأس مال كافٍ لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها، وكذلك بناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها ترافق مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال (سعيد، 2014).

9-2-2 : وظائف رأس المال

يذكر محمد (2014) أن هناك مجموعة من الوظائف التي يقوم بها رأس المال في المصارف التقليدية وهي:

حماية ودائع العملاء من المخاطر المتوقعة

تدعيم ثقة المودعين والمؤسسات الإشرافية في قدرة المصارف على مواجهة المخاطر من خلال كسب المزيد من العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحافظة على الثقة بالمصرف من جانب المتعاملين معه من خلال امتصاص الخسائر غير المتوقعة وتوفير الأموال التي تمكن من استمرار النشاط المصرفي.

امتلاك الأصول المادية الأساسية لممارسة النشاط المصرفي وما يحتوي عليه من عمليات إقراض.

كما ان (يونس ، 2015) قد بين وظائف اخرى لرأس المال تتمثل بما يلي

وظيفة رأس المال الاساسية لبداية نشاط المصرف

تمثيل المالكين لرأس المال في أدارة المصرف

الاحتياطيات و المخصصات اللذان يعتبران أحد عناصر رأس المال يشكلان ضمانه ضد اي خسائر للمصرف

3-2 المبحث الثالث- الأداء المالي في المصارف الإسلامية

1-3-2 : المقدمة

تعد مسألة الأداء المالي من أهم المسائل التي يتناولها الباحثون والاقتصاديون والمستثمرون الذين لهم اهتمام في القطاع المصرفي، وبالذات التركيز على جانب قياس الأداء المالي للبنوك وفي هذا المبحث سوف يقوم الباحث في بذل الجهد لمعرفة كل ما يتعلق بالأداء المالي للبنوك الإسلامية وطرق تقييمها.

ويقصد بعملية تقييم الأداء مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى معرفة مدى الوصول إلى الأهداف المقررة من خلال مقارنة الأداء الفعلي ببعض المؤشرات لمعرفة أماكن النجاح وأماكن التقصير (سعيد، 2006).

ويرى جميل وسعيد (2007) أن عملية تقييم الأداء هي تقييم ما تم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كماً ونوعاً وخلال مدة زمنية معينة باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات والأنشطة الوحدات كافه وتحديد الانحرافات والمسؤولية عن هذه الانحرافات ثم اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيحها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن مفهوم تقييم الأداء هو من أهم المقومات الرئيسية الفعلية للعملية الرقابية، حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي للمنشأة لكل نشاط من نشاطاتها، إضافة إلى الأداء الكلي بمؤشرات قد تم تحديدها مسبقاً بهدف تحديد الانحرافات عن الأهداف التي سبق تحديدها، وتحديد الجهات المسؤولة عنها ومعرفة أسبابها لتجنب تكرارها مستقبلاً، للحكم على كفاءة التشغيل على مستوى الوحدة أو على مستوى (عاصي ،2010)

2-3-2 : الطرق التي تستخدمها المصارف في قياس الأداء المالي

حيث أورد الجبوري (2007) أنه يمكن أن نوجز مؤشرات الأداء المالي التي تستخدمها المصارف بما يلي:

مؤشرات الربحية

مؤشرات مخاطر الاستثمار

مؤشرات السيولة

مؤشرات ملائة رأس المال

مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية

2-3-3 أهمية تقويم الأداء المالي: (بشناق ،2011)

يركز الباحثون على مسألة تحليل القوائم المالية بغية معرفة مصادر الاموال وطرق ومجالات استخدامها ، للوصول الى نتائج واقعية لأعمال المنظمات والحكم عليها، ويتطلب هذا الامر تركز وعناية خاصة ، كونه سوف يعتمد علية في تحقيق اغراض عده ، يتعلق قسم منها بموضوع الرقابة و التخطيط حيث يهتم المحلل بتفسير وتحليل القوائم المالية ، بهدف توفير المعلومات الضرورية لمساعدة ادارة البنك في اتخاذ القرارات ، ومتابعة و رقابة انشطة الادارة ، الى جانب توفير قاعد من المعلومات الاساسية لوضع الخطط المستقبلية . وتبرز اهمية تقويم الاداء المالي الأمور التالية:

مساعدة الشركة في عمليات التخطيط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهيئة الأجواء الملائمة والارضية الخصبة لاتخاذ القرارات المناسبة

تحديد ومعرفة مواطن الضعف التي قد تؤثر سلباً على الأداء المالي

الاطلاع على قدرة و كفاءة المؤسسة في فترة معينة

معرفة الكفاءة المالية للوحدة الاقتصادية في فترة معينة.

الكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.

2-3-4 : مصادر تحقيق الربح في المصارف الإسلامية(الطائي وعبدالهادي، 2013)

أولاً- الإيرادات الناتجة عن عمليات الاستثمار المشترك: تعتبر الإيرادات الناجمة عن الخدمات المصرفية المقدمة والمتمثلة بالعمولات وأجور ورسوم الخدمات والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف الإسلامية.

ثانياً- الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار المشترك: وتشمل الدخل الموجود في المصرف الإسلامي من أمواله وأموال المشتركين في جميع المجالات الاستثمارية والتي تأخذ الصور والأشكال المتعددة ومنها: المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات في الأوراق المالية.

ثالثاً- الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار المباشر التي يقوم بها المصرف بمفرده: وتشمل مساهمة المصرف الإسلامي بمساهمته برؤوس أموال الشركات والمشاريع المختلفة من خلال قيام المصرف بشراء جزء أو كل رأس مال الشركة التي تقوم بطرح أسهمها للاكتتاب في السوق المالي، كما ويقوم المصرف باستثمار الودائع الجارية التي يضمنها المصرف ولا يترتب عليها أي عوائد.

2-3-5 : مؤشرات العائد في المصارف الإسلامية:

تهدف الإدارة المالية في المصارف الإسلامية إلى زيادة وتعظيم أرباح المساهمين والمودعين وفيما يلي أهم المؤشرات والتي تشمل مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الاستثمار ومؤشر صافي هامش الدخل (سعيد، 2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العائد على حقوق الملكية Return on equity(ROE)

حيث يرى العبيدي والجميلي (2011) أن هذا المؤشر يبين ذلك العائد الذي حققته الإدارة على الأموال الموظفة في رأس ماله، فكلما كان المؤشر مرتفع كلما دل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف، وأن دليل ارتفاع هذا العائد على حقوق الملكية هو دليل على أن الإدارة جيدة

العائد على الاستثمار : Return On Investment(ROI)

و سيتم حسابه حسب المعادلة الأتية = معدل العائد / الموارد المتاحة

يعد العائد على الاستثمار من الأدوات التي يتم استخدامها بشكل واسع لتقييم أداء المؤسسات المصرفية وقد يسميه البعض بمعدل العائد المحاسبي كونه يقيس معدل العائد على الموارد المتاحة.

صافي هامش الدخل: Net profit Margin

و يتم حسابه حسب المعادلة الأتية = صافي الدخل / الدخل التشغيلي

يقيس هذا المؤشر الفعالية التشغيلية للإدارة المصرفية فهو يبين حجم المصاريف التي تم إنفاقها للحصول على دينار واحد من الأرباح ويبين مدى التحكم بالنفقات ويمكن استخراج المؤشر كالتالي: صافي الدخل / الدخل التشغيلي.

معدل استخدام الأصول Asset Utilization

و يتم حسابه حسب المعادلة الأتية = صافي هامش الدخل × معدل استخدام الأصولحيث يبين هذا المؤشر حجم الموجودات المستغلة كموجودات مدره للدخل والذي يمثل حجم العائد الذي يتم تحقيقه من هذه الموجودات حيث نلاحظ انه كلما زدنا في استخدام الأصول أدى ذلك إلى زيادة العائد على الاستثمار (R0I) كون العائد على الاستثمار = صافي هامش الدخل ×معدل استخدام الأصول.

4-2 المبحث الرابع: مقررات لجنة بازل 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-4-2 : نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: (BCBS)

في عام 1974 تم تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، نتيجة للأزمة المديونية الخارجية للدول النامية حيث تفاقمت الأزمة وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، إلى جانب زيادة المنافسة القوية بين المصارف الأوروبية المصارف الأميركية واليابانية، بسبب النقص الحاصل في أموال تلك المصارف ، حيث اشتملت لجنة بازل مجموعة من الممثلين عن مجموعة من الدول العشرة وتم الاتفاق بأن يتم الاتفاق على توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، حيث أتمت اللجنة من إنهاء تقريرها بعد دراسة ما تم إيراده من توصيات وآراء في عام 1988 حيث تم الاتفاق من قبل مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذلك الاتحاد الأوروبي على تقرير هذه اللجنة الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال يتوجب على كافة البنوك المركزية الالتزام بنسبة رأس المال التي تم الاتفاق عليها إلى مجموعة أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992 (ابو سلمي، 2015).

فيما ذكر الحوراني (2015) أن هذه اللجنة قد ركزت على المخاطر المشتركة، ومنها المخاطر الجديدة مثل مخاطر الإحلال ومخاطر التسوية، وركزت أيضاً على توحيد الرقابة للبنوك المركزية على وفق معايير معينه، ومن أهم هذه المعايير معيار كفاية رأس المال، للدلالة على المركز المالي وعلى ثقة المودعين في إطار تعميق الملاءة للبنك.

بعد أن تم تطبيق اتفاقية بازل سنة 1988 والتي عرفت باتفاقية بازل I والتي تقوم بالاعتماد على وضع نظام من الأوزان للمخاطر، والذي من خلاله تم تصنيف الدول كلاً حسب حجم المخاطر التي يتعرض لها كان تم تحديد لكل منها نسبة ترجيح محدد تبدأ من الصفر إلى 100% على وفق قدرة المقترض ونوعية الضمانات المقدمة منه وملاءته مع الأخذ بالاعتبار أن تكون نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمال الأصول والالتزامات العرضية الخطرة لا تقل عن 8%. وأمام كل هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع مقرراتها الجديدة والتي تعرف باسم بازل II

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي قد تم العمل بها نهاية عام 2006 والتي هدفت إلى تحسين إطار كفاية رأس المال والتركيز على أهم المخاطر، حيث ساعد الإطار الجديد على وضع حجر الأساس في عملية الهندسة المالية التي تجري حالياً، حيث تهدف لتعزيز وتدعيم أمان وسلامة النظام المالي الدولي، وذلك من خلال تكوين رأس مال كافي لمجابهة المخاطر المالية المنوعة والمتزايدة (محمد، 2014).

2-4-2 بنك التسويات الدولية :

يعد بنك التسهيلات الدولية من اقدم المؤسسات المالية الدولية ، ومن اهمها فهو يعمل على دعم الجهود التي تبذل من قبل المصارف المركزية ، من خلال سعيها لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي و تكثيف التعاون الدولي في هذا المجال ، ويعتبر مصرف المصارف المركزية ، لما له من دور فعال في دخوله كوسيط بين المصارف لتسوية إتمام الصفقات المالية ، كونه يحظى بثقة جميع الاطراف ،وقد تم تأسيس هذا البنك في عام 1930 في مقره الكائن في مدينة بازل بسويسرا .

لبنك التسويات الدولية مهام واهداف منها العمل على تعزيز الحوار بين المصارف المركزية وباقي الهيئات الدولية و الوطنية التي لها شأن في الاستقرار المالي ، و كذلك الدور الحيوي الذي يتبناه في الوساطة بين المصارف المركزية في سبيل اتمام صفقاتها المالية ، الى جانب تيسير سبل التعاون الدولي و تشجيع المصارف المركزية على تبادل الآراء و النقاش و التنسيق بينها ، كما يسعى الى اعداد الابحاث و الدراسات التي تخص قضايا الاستقرار النقدي و المالي و تقييم السياسات المتبعة في هذا الإطار .

المصدر / موقع بنك التسويات على الانترنت / https://www.bis.org/

2-4-3: اسباب صدور اتفاقية بازل II: (نجار ، 2014)

على الرغم من ان اتفاقية بازل I سجلت نجاحات ملحوظه ومنهجية سليمة ذات مبادئ قوية و مزايا واقعية في عالم المصارف إلا انها كانت تشوبها بعض النقوصات الهيكلية والتي كانت محل جدل كبير ومن هذه النقوصات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محدودية المخاطر على اصناف ، و تخصيص اوزان لها بحسب درجتها .

التركيز على الحد الادنى لرأس المال بصفة رسمية وهو 8% مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس على ادارتها دون الانتباه لاحتمال تعثر العميل

يلاحظ ان تقدير المخاطر قد غلب عليه التقدير التحكمي الأقرب الى التقدير الاداري او التنظيمي .

اخت بعين الاعتبار في جانب الاوزان التوجه السياسي للدول ، مثال على ذلك تصنيف الصين مع الدول ذات المخاطر العالية .

عدم تناول معيار كوك للملاءة المصرفية بشكل واضح وشامل اثر استخدام تقنيات تقليص المخاطر مثل المقاصة او التأمينات .

تقليص امكانية منح القروض بالنسبة للبنوك مما ادى الى تراجع حجم القروض و لجوء البنك الى رفع نسبة الفائدة للمحافظة على هامش الربح

2-4-4 : الأهداف الرئيسية للجنة بازل (محمد ومحمد، 2013)

عند إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية سعت اللجنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية وهي:

العمل على تقوية النظام المصرفي الدولي والذي عانا من تفاقم أزمات المديونية لدول العالم الثالث.

تحسين الأساليب الفنية التي تساعد في الرقابة على أعمال المصارف.

تثبيت الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف.

إزالة مصادر المنافسة الغير عادلة بين البنوك العالمية والتي تنشأ من جراء الفروقات في تطبيق أسس متطلبات الرقابة المتصلة برأس المال المصرفي.

2-4-5 : المعايير الأساسية التي وضعتها لجنة بازل II (المالكي وسعيد، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت لجنة بازل II باقتراح ثلاثة دعائم أساسية لمساعدة اللجنة في تحقيق أهدافها وفيما يلي ذكر وإيجاز لهذه الدعائم وهي :

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: قامت لجنة بازل II بقياس المخاطر التي تضمنتها الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعليه فأن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال والمتكون من ثلاث أجزاء وهي المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، أما الطريقة المستخدمة في قياس الحد الأدنى لرأس المال فتكون من خلال كل الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية مضاف لها (12,5%) من مجموع المخصصات لرأس المال في مواجهة كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

عملية المراجعة الإشرافية: حيث تهتم هذه الدعامة في التقييم المباشر للأعمال الداخلية للمصرف، والتي يتم من خلالها تقرير مدى كفاية رأس مالها، وذلك عن طريق التقويم الشامل لمخاطرها، وتتم هذه العملية عن طريق حوار ذو فاعلية بين المصارف والمشرفين عليها حيث تساعد في إيجاد إجراءات حاسمة وسريعة لتقليل المخاطر وتعتمد هذه الدعامة على جملة من القواعد الأساسية كالمساءلة والشفافية الإشرافية.

انضباط السوق: يعد انضباط السوق من أولويات متطلبات بازل II وتعتبر الدعامة الثالثة له والغرض منها هو تكملة الدعامة الأولى والثانية لذلك فأن الداعمة الثالثة تعبر عن مجموعة من المتطلبات التي تتيح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال، وبما أنه الاتفاق الجديد يهدف لتحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، فأن الإفصاح يحقق هذا الهدف بأعلام المشاركين في السوق بمدى جودة البنك وسلامته، وهم المنافسون والمودعون والدائنون والمستفيدون (جواد، 2012).

6-4-2 : العناصر الأساسية لمقررات لجنة بازل II في تقييم نظام الرقابة الداخلي لدى المصارف (الجنابي، 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الإشراف الإداري وثقافة الرقابة: والذي اشتمل على مبادئ وهي مسؤوليات مجلس الإدارة في التحقق من وجود نظام داخلي للرقابة يكون مناسب وفعال للحد من المخاطر التي قد تطرأ، بالإضافة إلى مسؤوليات الإدارة التنفيذية ومعايير الأخلاق الفذة، والنزاهة التي تسعى لتشجيع المعايير الأخلاقية.

2- تعريف المخاطر وتقييمها: والذي يساعد في معرفة أنواع المخاطر وتحديدها وتقييمها ومعرف الاثار السلبية التي تنجم عنها

3- متابعة العمليات وتصويب الخلل: حيث تكون هذه العمليات من خلال الأشراف المستمر على النظام

4- أنظمة الاتصال والمعلومات التي لها القدرة على الوصول للبيانات التشغيلية والمالية في الوقت المناسب: والتي تشمل وجواد أنظمة المعلومات التي تخضع لأساليب الحماية المناسبة إضافة إلى قنوات الاتصال الفعالة.

5- أنشطة الرقابة وفصل المهام: والتي تمثل أنشطة الرقابة لتقارير أداء دوائر وأقسام المصرف بمختلف الضوابط التي تحول دون الوصول إلى الموجودات

2-4-7 : التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في تطبيق معايير لجنة بازل II

(الموسوي و جواد) 2009

نظر للتطور الكبير الذي لحق بالمصارف الاسلامية في العصر الحديث الا انها تتعرض لتحديات في ضل الانفتاح الاقتصادي و عمليات التحرر المالي ، ومن هذه المشكلات التي تتعرض لها المصارف الاسلامية كانت تدور حول اختلاف الآراء الفقهية التي تخص ضبط معاملات المؤسسات المالية الاسلامية ، اما التحدي الاخر فهو كيفية توافق الادوات المالية الغربية مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وعندما صدرت اتفاقية بازل II في بداية عام 2007 كانت لها قرارات شكلت تحدياً امام المصارف الاسلامية ومن هذه التحديات :

1-وقوع المصارف الاسلامية في اغلب الدول التي صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-ان المصارف الاسلامية سوف تكون مضطرة الى تخفيض اصول المحفظة الاستثمارية الخاصة بها اضافة الى تحجيم التوظيف حتى يتم احداث توازن بين متطلبات نسبة الملاءة في المصرف و استخدامات الاموال فيها

3-اضطرار المصارف الى حجز نسبة من الارباح لغرض زيادة رؤوس اموالها الامر الذي ينعكس على تحسين نسبة كفاية رأس المال .

عدم جاهزية المصارف الاسلامية على الوفاء بمتطلبات تلك المعايير و العمل على استقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية للمصارف العاملة في البلدان النامية .

2-4-8 : الانعكاسات السلبية لإتفاقية بازل II على النظام المصرفي العالمي (الخنيفر، 2010)

1- ان الاتفاقية لم تمنح تصنيف ائتماني لبعض ممارسات المصارف الامر الذي ادى الى مضاعفة تمويلها

2- فشلها في حماية المصارف من الضغوطات الائتمانية التي تعرض لها بسبب الازمة المالية 2008

3- تمثل تحدي حقيقي المصارف التي تتواجد في العالم المختلف ، بسبب انعدام البيئة المناسبة لتطبيقها

4- صيغتها الغير ملزمة حددت من مفعولها

5- تفرض احتجاز نسب كبيرة من الارباح لتكوين مخصصات ادت الى تراجع ربحية المصارف

6- عدم مراعاتها للحالات الخاصة لبعض انشطة المصارف ومنها انشطة المصارف الاسلامية

2-4-9 : الانعكاسات الايجابية لإتفاقية بازل II على النظام المصرفي العالمي (بن بوزيان و اخرون ، 2011)

1- إلغاء كل تميز فيما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها

2- ضمان المنافسة العادلة بين المصارف من خلال توفير تشريعات وانظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- امكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال المصارف التي تعتمد تطبيق طرق التقييم الداخلي

4- توسيع قاعدة المخاطر و الاخذ في الحسبان بعض الادوات المستحدثة للتقليل منها

2-5: المبحث الخامس- المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل II

2-5-1: المقدمة :- المخاطر المصرفية (العنزي وآخرون، 2016)

إن مدى الاختلاف في وجهات النظر التي تشير إليها بعض وجهات نظر الكتاب والباحثين حول تصنيف المخاطر المصرفية، فالملاحظ من هذا أنهم قد فضلوا الانتقال من الكلي إلى الجزئي أو بمفهوم آخر من العام إلى الخاص والبعض منهم فضل الاختصار، والبعض الآخر قد أسهب وأطنب كل حسب أسبابه ومبرراته، فبالرغم من الاختلاف الواضح في التصنيفات التي ذكرت آنفاً يلاحظ أن المخاطر المصرفية الكلية قد تجمع بين مجموعتين من المخاطر وهي المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية، فالمخاطر غير النظامية لها أنواع عده فمن هذه الأنواع، ما يسمى بالمخاطر الإدارية والتي تنطوي تحتها أيضاً أنواع فرعية من المخاطر نذكر منها: المخاطر التشغيلية وهي إحدى اهتمامات دراستنا هذه، والنوع الثاني والثالث من المخاطر والتي هي أيضاً في محور دراستنا هذه هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والتي تعد من أنواع المخاطر المالية، حيث سيتم التطرق لها فيما يلي.

2-5-2: المخاطر التشغيلية : Operational risk

حسب ما جاء تعريف المخاطر التشغيلية وفق اتفاقية بازل (II) "هي مخاطر الخسائر التي تتكون من جراء عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو فشلها" أو قد تنشأ بسبب الأحداث الخارجية حيث استبعد هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن الحصة، وتضمن المخاطر القانونية في مضمونه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما خزعل (2012) فقد عرفت المخاطر التشغيلية أنها "الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو ضعف في الإجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية.

ويرى Bessis (2010) "بأنها هي المخاطر التي تتكون من جراء عطل أنظمة المعلومات وأنظمة الإبلاغ وقواعد مراقبة المخاطر الداخلية، والإجراءات التصحيحية والامتثال لقواعد سياسة المخاطر الداخلية وقد تكون هذه الأخطاء بسبب الأخطاء البشرية أو أخطاء فنية مما قد تتسبب في خسائر مباشرة وغير مباشرة

2-5-2-1: أهم أنواع المخاطر التشغيلية التي حددتها لجنة بازل (II) (الخضيرات، 2015)

الأضرار في الموجودات المادية: هي تلك الخسائر التي تضر بالموجودات المالية كالكوارث الطبيعية.

الاحتيال الداخلي: هو احتيال موظفي البنك كالغش وإساءة استعمال الممتلكات والاختلاس والتحايل على القانون واللوائح التنظيمية وإساءة استعمال معلومات العملاء

الاحتيال الخارجي: وهو الاحتيال الذي يصدر من أطراف خارج البنك، مثل عمليات السرقة والسطو المسلح وعمليات التزوير بجميع أنواعها والاحتيال عبر الشبكة العنكبوتية، وعمليات الإرهاب والابتزاز.

الأنظمة الآلية والاتصالات: هي أخطاء قد تحصل نتيجة تعطل أنظمة الكمبيوتر أو أخطاء برامجية أو خطر الفايروسات .

تنفيذ وإدارة العمليات: هي أخطاء قد تنتج عن ضعف أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي أو المعالجات الخاطئة لعمليات وحسابات العملاء.

ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: هي الأحداث التي ترفع الخسائر التشغيلية والمرتبطة بعلاقة الموظفين مثل مطالبة التعويض للموظفين وفصل جائر من الوظيفة وخرق قواعد الأمن والسلامة.

الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: وتكون في الإخفاق غير المتعمد أو جراء إهمال الوفاء بالالتزامات المهنية لعملاء محددين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-5-2 : أساليب معالجة لجنة بازل (II) للمخاطر التشغيلية (غانية، 2015)

أولاً: المؤشر الأساسي

يعد هذا الأسلوب من أهم وأكثر الأساليب بساطة وسهولة في التطبيق فهو يستخدم في قياس المتوسط السنوي الإجمالي لإجمالي الدخل لثلاث سنوات سابقة ويتم ضرب الناتج في 15% ويمثل هذا الناتج حجم رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر.

ثانياً: الأسلوب النمطي أو القياسي

يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم الأنشطة في المصارف إلى ثمانية أنواع من الأنشطة وهي أنشطة الشركات التجارية والمبيعات والمدفوعات والتجزئة المصرفية وإدارة الأصول وخدمات الوكالة والتسوية والسمسرة بالتجزئة حيث يتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة كنسبة من دخل كل نشاط فهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل والتي تتراوح ما بين 12% و18%.

ثالثاً: منهج القياس المتقدم

حيث يقوم البنك بالاستعانة ببياناته التاريخية المتعلقة بالخسائر التشغيلية التي قد تعرض لها سابقاً من حيث تواريخ حدوثها وأسبابها وحجمها وكيفية تحملها ومكان حدوثها. باستخدام النماذج الرياضية وبرامج الإعلام إلى ما يمكنه تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك.

2-2-5-3: مبادئ لجنة بازل في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية (خزعل، 2012)

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS, 2003) بتقديم ورقة تضمنت عشرة مبادئ لمساعدة المصارف والسلطات الرقابية في تحديد أساسيات الإدارة الجيدة والسليمة للمخاطر التشغيلية، حيث جرى تقسيم هذه المبادئ إلى أربعة أقسام مهمة وفعالة وهي أولاً تهيئة المناخ المناسب لأداره المخاطر ثانياً إدارة المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها ثالثاً أهمية الإفصاح رابعاً دور السلطة الرقابية.

حيث أدت هذه المبادئ لتوفير جو ملائم من الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية وضبطها بفعالية ومراقبتها وتلائم هذه المبادئ للمصارف والسلطات الرقابية. وفيما يلي موجز ملخص لهذه المبادئ حسب:

https://www.scribd.comDecisions of the Basel Committee

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبدأ الأول: دور مجلس الإدارة في ضمان خضوع إطار إدارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الفعال

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام والمصادقة ومراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثالث: تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية.

المبدأ الرابع: مسؤولية الإدارة العليا في تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية وتوفير الموارد اللازمة.

المبدأ الخامس: توفير الوسائل والإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية وتخفيضها.

المبدأ السادس: متابعة المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية واحتمالات التعرض للخسائر المادية وإعداد التقارير.

المبدأ السابع: مطالبة المصارف بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثامن: توفر خطط طوارئ واستمرارية الأعمال.

المبدأ التاسع: الإفصاح من قبل المصارف.

المبدأ العاشر: تقييم سياسات وإجراءات المصارف الخاصة بإدارة المصارف التشغيلية.

3-5-2 المخاطر الائتمانية في بازل II

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم أركان العمل في المصرف، ويُعد من أهم المحاور الرئيسة لهذا العمل بصورة عامة، فإن حاجة المؤسسات المالية للائتمان تكون عامة وتختلف من مؤسسه إلى مؤسسه حسب طبيعتها وحجمها ونوع العمل فيها، فإذا لاحظنا المؤسسات والمشاريع العامة نجدها نادراً ما تعتمد على تمويل نفسها ذاتياً، فعلى الأغلب تقوم المؤسسات بتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها عن طريق طرق الائتمان، وبالرغم من أن الائتمان يرتبط بضوابط تحكمه مثل الأسس والمعايير والسياسات التي تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي قد تحدث، إلا انه من النواحي العلمية لا يمكن للمصرف بأن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من المخاطر، وذلك لأن الائتمان من الأنشطة التي تتصف بالمخاطر، ومن هذه المخاطر التي تنجم عن كون الائتمان يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض حيث إن هذه التدفقات قد يتعثر الحصول عليها في المستقبل وقد لا يكون مضموناً بالكامل (الزرقان، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5-3-1: مفهوم المخاطر الائتمانية:

عرف عبد الصمد والعتابي (2012) "المخاطر الائتمانية هي الاحتمال القائم دائما بعدم قيام الطرف المقابل للبنك (العميل) بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وبالشروط والأوضاع كافة وفي حال آجال الاستحقاق المتحقق علها".

وقد عرفها الحاج وآخرون (2012) "أنها المخاطر التي تنتج من احتمال فشل العميل في سداد ما عليه من التزامات مستحقة وفقا للشروط المتفق عليها في العقد، "وقد تكون من التمويل المباشر أو غير المباشر حيث يقوم المصرف باحتساب الأصول الخطرة لكل عملية تمويل علي حده باستخدام وزن المخاطر المناسب، ومن ثم يتم تجميع كل الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر لعمليات التمويل المختلفة. وتعرف مخاطر الائتمان بأنها "احتمالية عدم قدرة المقترض، في تلبية الالتزامات التعاقدية وتسديد المبلغ المطلوب" (Hull, 2007).

وينظر سعيد وابو العز (2014) "إلى المخاطر الائتمانية أنها الخسائر التي تلحق بالبنك والناشئة عن إخفاق المتعاملين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الاستحقاق، أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها".

وقد عُرِّفَتْ "مخاطر الائتمان بأنها احتمالية عجز الطرف الأخر بالإيفاء بالتزاماته وفقا للبنود المتفق عليها" (IFSBI, 2005).

ويمكن تعريفها أنها خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يوجهها المقترض وهي مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم برد الدين، مما ينتج عنه خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل (آدم والمولي، 2015).

2-5-3-2 أنواع المخاطر الائتمانية: يمكن تحديد أهم نوعين من المخاطر الائتماني الشائعة وهي (قارون، 2013):

1- مخاطر عدم السداد: وهي تلك المخاطر الناجمة عن تأخر عدم السداد أو تأخر الفوائد المترتبة على القرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مخاطر تراجع جودة القروض: وتتمثل بانخفاض القيمة السوقية للقرض بسبب علاوة المخاطرة الخاصة بهذا القرض التي قد ترتفع .

ويرى بو رقبة (2011) أنه يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى:

مخاطر متوقعة والمتمثلة بتوقع معدل خطأ أقصى والذي يكون من خلال رأس المال الاقتصادي.

مخاطر غير متوقعة توقع معدل خطأ متوسط ويكون مغطى من خلال علاوة مخاطر تكون مدمجة ضمن تسعيرة العملية .

2-5-3-3 طرق احتساب المخاطر الائتمانية وفق معايير لجنة بازل II (الرشيدات، 2009)

1- الطريقة المعيارية

2- طريق التصنيف الداخلية الأساسية

3- طريق التصنيف الداخلية المتقدمة

وتترتب هذه الطرق حسب صعوبة تطبيقها حيث تعتبر الطريقة المعيارية من اسهل الطرق في التطبيق تليها طريقة التصنيف الداخلية الأساسية ثم تأتي بعدها طريقة التصنيف الداخلية المتقدمة وفيما يلي شرح موجز لهذه الطرق.

الطريقة المعيارية: حيث تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل اصل من أصول المصرف داخل الميزانية أو خارجها بحيث ينتج من هذا التخصيص قيماً مرجحة بمخاطرها لأصول المصرف وتستخدم هذه الطريقة في المصارف غير المتطورة لاحتساب مخاطر الائتمان،وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي تصنفها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة (موديز) ووكالة ضمان الصادرات. حيث قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة تصنيفات بناء على الخواص المميزة لكل ائتمان. وكما مبين في الجدول ادناه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصنيف الائتماني	من AAA إلى AA-	من A+ إلى A-	من BBB+ إلى BBB-	من BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	صفر%	% 20	%50	%100	%150	%100

الشكل (2- 1) يبن تصنيفات مخاطر الائتمان حسب الطريقة المعيارية لبازلII من خلال الرجوع لدراسة (آدم والمولي، 2015)

4-5-2: طريقتا التصنيف الداخلية الأساسية والتصنيف الداخلية المتقدمة (عبد الصمد والعتابي،2012)

تعتمد هذه الطريقتين على التصنيفات التي يقوم بها المصرف والتي تمثل البناء الأساسي التي يعتمد عليه في حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر وقد حثت اتفاقية بازل الثانية على هذه الطريقتين كونها تتماشى مع أنظمتها الداخلية وتقترن بموافقات السلطات الرقابية حيث يتضمن هذا الأسلوب في التصنيف الداخلي أربعة مدخلات كمية يتم على أساسها حساب متطلبات رأس المال وهي:

1- احتمالية التعثر عن الدفع - ويقيس احتمالية تعثر العميل عن السداد لفترة زمنية خلال سنة.

2- الخسارة عند التعثر - تقيس الجزء من القرض الذي سيسدد للبنك عند حدوث التغير.

3- التعثر عند حدوث التعثر - وهو يختص بالتزامات القروض ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر.

4- الاستحقاق الفعلي - وتقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5-5: مخاطر السوق : Market Risk

تتعرض المصارف لخطورة خسارة جزء من أصولها نتيجة لتقلبات الأسعار في السوق على رغم ما تقدمه المعايير المحاسبية القائمة على شفافية وتحديد لهذه المخاطر في مختلف الأنشطة المصرفية، وتتفاقم هذه المصارف عندما تتبنى المصارف فروع ومراكز مفتوحة لعملائها خلال فترة عدم الاستقرار في أسعار الصرف (Zedan, 2011):

2-5-5-1: مفهوم مخاطر السوق:

وقد عرف المصطفى (2012) "مخاطر السوق بأنها الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي".

وترى غلامي (2010) "مخاطر السوق أنها تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية".

أما قارون (2013) "فقد عرفها على أنها مخاطر الخسارة الناجمة نتيجة لتغير أسعار السوق مثل المخاطر المتعلقة بأدوات مرتبطة بمعدلات الفائدة ومخاطر الصرف".

ومن خلال مراجعة بعض الآراء والمفاهيم حول مخاطر السوق يمكن تعريفها أنها الخسارة التي تنجم من حالة عدم الاستقرار في السوق نتيجة بعض التغيرات التي تطرأ على حالته الطبيعية والتي تؤدي إلى تقلب في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية.

2-5-5-2: أنواع مخاطر السوق:

تنشأ في أوضاع السوق مخاطر مفاجئة، وبذلك يتأثر قطاع المصارف بتلك المخاطر حيث تنقسم هذه المخاطر إلى (قندوز، 2012):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر أسعار الفائدة: وهي المخاطر التي تنتج عن تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق وتأثر تأثير مباشر على الوضع الطبيعي للبنك وخصوصاً عائداته والقيمة السوقية لأصوله.

مخاطر السيولة: وتكون هذه المخاطر عندما تكون هناك سحوبات مفاجئة على البنك من قبل المودعين لأسباب خاصة، وتعالج هذه المخاطر برفع مقدار الاحتياط النقدي السائل للبنك أو من احتياطاتها الموجودة في خزائنها.

مخاطر تقلبات اسعار الصرف: وتحدث عند التعامل بالعملات الأجنبية حيث تحصل تذبذبات في أسعار الصرف لتلك العملات، مما يتطلب إلمام كامل ودراسات وافية عن هذه التذبذبات.

2-5-5-3: أساليب معالجة لجنة بازل II لمخاطر السوق (غانية، 2015)

لقد أوجبت لجنة بازل II في مقرراتها على المصارف أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق التي يواجهها البنك؛ حيث أظهرت طرق جديدة لحساب رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، ومن خلال ملاحظة حركة المد والجزر التي تتصف بها الأسعار في الأسواق باختلاف أنواعها والخسارة التي قد تنجم عنها فقد جعلت الاتفاقية من أولى اهتماماتها مخاطر السوق وحددت طريقتين لتقديرها هما:

أولاً: الطريقة المعيارية: وهي طريقة محدده لحساب المخاطر المرتبطة بمعدلات الفائدة، أسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الأسهم، ومن الأمثلة على حساب مخاطر السوق نورد المثال التالي حول مخاطر الأسهم والتي تنقسم إلى قسمين وأوضحت رأس المال اللازم لمواجهة كل خطر وهما:

1-المخاطر المتعلقة بالجهة المصدرة للورقة وتمثل 8% من قيمة تعرضها للخطر.

2- مخاطر السوق العامة وتمثل 8% من قيمة الورقة المالية الاسمية.

ثانياً: النماذج الداخلية:- وهي نماذج إحصائية متطورة تستخدمها المصارف بدرجة معينه من الثقة لتقدير المخاطر السوقية، خلال الظروف العادية للسوق وتستند في عملها على قاعدة من البيانات لأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار السلع والسندات التي يمكن للبنك أن يتاجر بها.

2-5-6:انواع مخاطر المصارف الإسلامية : (طهراوي و عبدالرزاق ، 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان ما يميز طبيعة عمل المصارف الاسلامية هو التزامها بقواعد وضوابط الشريعة الاسلامية ، وهو أمر يختص به هذا النوع من المصارف ، كون ان عدم الاهتمام بهذه الضوابط يُفقد هذه المصارف الصفة الاساسية التي تتميز بها عن المصارف التقليدية ، وعليه فأن إلتزام المصارف الاسلامية بالضوابط الشرعية يُعد من اهم معايير و مقومات الأداء المالي في المصارف الإسلامية ، حيث تتعرض هذه المصارف الى مخاطر عديدة .

ومن اهم أنواع هذه المخاطرهي :

1- مخاطر الائتمان : تعرف مخاطر الائتمان بصفة عامة انها المخاطر التي تنشأ من جراء احتمال عدم وفاء احد الأطراف بالتزاماته التي تعهد بها مما يعرض البنك الى الوقوع في الخطر ، وغالباً ما تكون مخاطر الائتمان مرتفعة في صيغ المضاربة والمشاركة ، السبب يعود الى مشكلة عدم التماثل في المعلومات ، ويسمى هذا النوع من مخاطر الائتمان في بعض الاحيان بأنه خطر ضياع رأس المال ، وهذا يؤدي الى خطر الامتثال للشريعة الإسلامية التي تلتزم بها المصارف الاسلامية .

2- مخاطر السوق : وهي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في معدلات الربح واسعار الاسهم و معدلات الصرف للعملات .

3- مخاطر التشغيل : ان هذا النوع من المخاطر في المصارف الاسلامية له نفس طبيعة المخاطر الموجودة في المصار فالتقليدية كونها معرض لنفس العوامل

فيما اورد الطالب ، غسان (2015) ان هناك مخاطر اخرى تتعرض لها المصارف الاسلامية علاوة على الانواع التي تم ذكرها آنفاً وهي :

1- مخاطر الاستثمار المشترك : وهي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف جراء مشاركته في تمويل اي مشروعات خدميه وانتاجية ، حيث يصبح في هذه الحالة شريك في المخاطر التي يعرض لها المشروع .

2- مخاطر العملة ومخاطر السوق : وهي مخاطر اسعار صرف العملة الناتجة عن تقلباتها حيث تتعرض قيمة الموجودات النقدية او قيمة صافي الاستثمار المقيمة بالعملة الاجنبية الى هبوط ، الامر الذي ينعكس سلباً على ايرادات المصرف وعلى حقوق المساهمين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مخاطر معدل العائد : هي المخاطر التي تتعرض لها المصارف و المتعلقة بمخاطر معدل العائد عندما تتعرض لضغوطات السوق لدفع عائد على حسابات الاستثمار ويكون اعلى من المعدل الذي تم تحقيقه بالفعل على الاصول التي تم تمويلها مما يؤدي الى تنازل المصرف عن كل او جزء من حصته من الربح.

4- مخاطر الالتزام بالشريعة الاسلامية : وهي من اهم المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية وتتمثل بحساسية العملاء تجاه التزام المصرف بأحكام الشريعة الاسلامية وتطبيقه لمبادئها ، ففي حالة حدث خلل في هذا الجانب سوف ينعكس سلباً على علاقة العملاء بالمصرف.

5- مخاطر السيولة : وتتمثل بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاق الاداء

2-5-7:مقارنة بين المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية :

بما ان المصارف على نوعيها تتأثر بأنواع كثيرة من المخاطر فأنه يتوجب على هذه المصارف متابعة وملاحظه هذه المصارف للحيلولة دون التعرض لها وتكثيف جهودها الرقابية لحصر هذه المخاطر و وضع الضوابط الفعالة لحماية المصارف ، وعلى الرغم من اهتمام المصارف بنسبة تغطيه حقوق الملكية للمخاطر ، فعليه من الضروري الاهتمام بنوعية المخاطر و امكانية التنبؤ بالمخاطر ، و وفقاً لما جاءت به اتفاقية بازل في جانب

تحسين ادارة المخاطر في المصارف حيث تناولت مجموعة من المخاطر من اهمها ، مخاطر السوق و مخاطر التشغيل و مخاطر الائتمان ، الا ان المصارف الاسلامية تختلف عن غيرها في بعض انواع المخاطر والتي تعرف بمخاطر الصيغ الاسلامية ، و فيما يلي جدول يبين المقارنة بين المخاطر في المصارف الاسلامية و المصارف التقليدية . (محمد ، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول يبن مقارنة بين المخاطر في المصارف الاسلامية و المخاطر التقليدية

نوع المخاطر	المصارف الاسلامية	المصارف التقليدية
مخاطر الائتمان	اما المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية فأنها تتشابه مع المصارف التقليدية	يمثل هذا النوع من المخاطر درجة التقلب في الارباح والتي قد تنتج نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة وتؤثر العوامل الداخلية والخارجية الخاصة بكل مصرف مثل عدم الدراسة الجيدة للعميل
مخاطر التشغيل	تتعرض المصارف الاسلامية لمخاطر التشغيل كما في المصارف التقليدية ، إلا ان المصارف الاسلامية قد تتعرض لمخاطر تشغيل اضافية تتمثل في عدم توافر برامج تشغيلية في مجال الحاسوب الآلي تتناسب مع احتياجات المصارف الاسلامية	تعد مخاطر التشغيل في المصارف التقليدية من الأمور الحديثة نسبياً وان عملية قياسها لها اهمية كبيرة قد تسبب خسائر ماشرة وغير مباشرة ، والتي قد تنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية و عمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها وقد ألزمت اتفاقية من خلال مخاطر التشغيل الاحتفاظ برأسمال لمواجهة تلك المخاطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر السوق	اما في المصارف الاسلامية فأنها تتعرض لنفس المخاطر التي تعصف بالمصارف التقليدية الا انها تختلف عنها في نوع واحد وهو مخاطر تقلبات اسعار الفائدة كون ان المصارف الاسلامية لا تتعامل بالفائدة ، غير ان المصارف الاسلامية تعتمد على سعر الفائدة في تقدير هامش الربح في المعاوضات (المرابحة ، الإجارة ، السلم ....) استناد الى معدل الفائدة السائد في الاسواق ، حيث يجب ان تعتمد هذه المصارف في تحديد هامش البرح بناء على دراسات سوقية وعوامل العرض والطلب ليس سعر الفائدة السوقي لتجنب هذه المخاطر	تتمثل مخاطر السوق في اربع مكونات رئيسية وهي مخاطر التقلبات في اسعار الصرف و مخاطر تقلبات اسعار الاوراق المالية و مخاطر تقلبات سعر الفائدة و مخاطر تقلبات اسعار السلع و الاصول

2-5-8: مدى ملائمة مقررات لجنة بازل II للمصارف الإسلامية

(سمير و محمد ، 2015):

تمثل حسابات الإستثمار المشترك أهم مصادر أموال المصارف الإسلامية إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين، إلاّ أنّ طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي وبين أصحاب الحسابات المشتركة تجعل العائد لأصحاب هذه الحسابات متغيراً ويعتمد على نتائج الإستثمار فقد يكون العائد موجبا أو سالباً. ونظرا لأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصارف الإسلامية ترتكز على المرابحة في نشاطها يجعل من الصعب عليها مواجهة سحوبات مفاجئة كبيرة سواء في حسابات الإستثمار المشترك أو الودائع، والتي قد تحدث في حالة انخفاض ملموس على الفائدة أو في حالة حدوث خسارة كبيرة تجعل الفائدة سالبا؛ وبالتّالي فيجب أن تكون نشاطات المصرف ممولة جزئيا من موجودات رأسمال المصرف الخطرة المرجحة ضمن مقام النسبية.بالرغم من أن المصرف الإسلامي غير ملزم تعاقديا بتغطية هذه الخسائر إلا أنه ملزم بذلك تجاريا في ضوء المنافسة في السوق وهذا يبرر وجود معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. وان نسبة كفاية رأس المال المقترحة للمصارف الإسلامية وفقا للجنة بازل II =

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب المعيار الإسلامي (IFSB 2) =

رأس المال التنظيمي (R.C)

الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر إئتمان + مخاطر سوق) + مخاطر تشغيل

يُطرح 1 - α (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من حسابات الإستثمار " مخاطر إئتمان + مخاطر السوق ")

يُطرح α (الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار " مخاطر إئتمان + مخاطر السوق ")

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5-9 : مدى تطبيق مقررات لجنة بازل II على المصارف الإسلامية الأردنية

واجهت كل من السلطات الرقابية والمصارف الإسلامية مشاكل تتعلق بقياس الملاءة المالية للمصارف الإسلامية، وتعود هذه إلى الطبيعة الخاصة لمصادر أموال تلك المصارف، وذلك لكونها لا تتطلب عائداً ثابتاً، كما انها من الناحية النظرية يمكن أن تتحمل الخسارة، إضافة إلى اختلاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية عن الأدوات المالية التقليدية، وعليه فقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات حول كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية رقم (2010/50) بتاريخ 2001/8/19 بحيث تطبق اعتباراً من بيانات شهر أيلول (سبتمبر) 2010، والاستمرار باحتساب نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II بشكل موازي حتى 2011/3/31 . وجاءت هذه التعليمات منسجمة مع المعيار الثاني حول كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في ديسمبر/ 2005 ، ولكن مع إجراء بعض التعديلات عليها لتنسجم مع ما هو مطبق في المصارف الإسلامية الأردنية، وبهذا الصيغة يمكن القول ان المصارف الاسلامية الاردنية قد طبقت مقررات لجنة بازل وفق كيفية التعليمات الصادرة من مجلس الخدمات المالية الاسلامية بما يضمن سلامتها . سعيد وابو العز (2014)

2-5-10 : الصيغة المقترحة لتطبيق اتفاقية بازل II في المصارف الإسلامية

يعتبر تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل II من أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ، حيث أن هذا الاتفاق ينص على وجوب تحقيق المصارف للحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال والذي لا يقل عن 8% وإضافة الى ذلك يجب أن يكون لدى المصارف طرق سياسات لإدارة المخاطر المصرفية مع توافر استراتيجية لرأس المال، بحيث يكون رأس المال المخطط يتجانس مع مقدار المخاطر الفعلية التي يتعرض المصرف لها، وتسعى المصارف الاسلامية دائماً لمعرفة مدى ملائمة المعيار الجديد للملاءة وفق اتفاقية بازل II ، من خلال طبيعة رأس المال ووظائفه ، حيث يلعب رأسمال في المصارف دوراً هاماً في الحافظ على تقوية وتدعيم و سلامة وضع المصارف، بالإضافة الى سلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام كونها تمثل الجدار و الحاجز الذى يحول دون وقوع أي خسارة مفاجئة يمكن أن يتعرض لها المصرف والتي قد تطال أموال المودعين، فكما هو معلوم فإن المصارف بشكل عام تعمل في بيئة تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذى ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشتمل المخاطر الائتمانية و المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق (محمد ، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما ذكر(الشيخ حسن، 2014) ان التنبؤ بوقوع الخسارة وحجم الخسارة التي قد تعصف بالمصرف تتمثل بنوعين من الخسائر وهما :

اولاً - الخسائر المتوقعة :وهى الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي مصرف ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيراً .

ثانياً- الخسائر غير المتوقعة :وهى الخسائر التي تكون احتمالية حدوثها قليلة إلا أن أثرها على المصرف عادة ما يكون كبيرا .

في حين إن المشاكل في المصارف الإسلامية ترتبط بقدرتها أو عدم قدرتها على تطبيق منهج التصنيف الداخلي والذي يعتمد على كفاية عالية في نظام المعلومات، ومن المعلوم أن منهج التصنيف الداخلي يعتمد على مدخلات أربعة والمتمثلة في قياس كل من احتمالية التعثر أو الفشل في السداد والخسارة المتوقعة في حالة التعثر أو الفشل في السداد وحجم الأصول أو التوظيفات المعرضة للمخاطر عند التعثر أو الفشل في السداد إضافة إلى ذلك تحديد فترة الاستحقاق وكل هذا قد لا يتوفر في غالبية المصارف الإسلامية.

لذا يمكن القول أن المصارف الإسلامية تطبق الطريقة المعيارية أو المنهج الموحد بشكل تمهيدي والذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان لأنه الأنسب والأسهل حالياً إلى أن تتوفر لدى المصارف الإسلامية قاعدة إدارة المخاطر يمكن أن تناسب منهج التصنيف الداخلي لها. (يونس، 2015)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-2 : المبحث السادس - الدراسات السابقة

1-6-2 الدراسات باللغة العربية

دراسة عبد الكريم وابو صلاح (2007) "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II- دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف بشكل عام وكيفية احتساب رأس المال اللازم لتفاديها وفقاً لمقررات لجنة بازل للمخاطر، إضافة إلى فحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف العاملة في فلسطين ومدى انسجامها مع المبادئ السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية وبالتالي معرفة مدى جاهزية المصارف لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل فيما يخص رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية. وتمت عملية تحليل النتائج من خلال الاستبانة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم نتيجة وهي أن ضعف التزام المصارف العاملة في فلسطين للممارسات الصحيحة في إدارة المخاطر التشغيلية قد انعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بلجنة بازل.

و اوصت الدراسة بتحسين وتعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في فلسطين بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية لا بد من إتخاذ العديد من الخطوات والتي تتوزع ما بين السلطة الرقابية وإدارات المصارف وآلية تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وتخفيضها.

تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الاطلاع على البعد الموجود في هذه الدراسة وهو (مخاطر التشغيل) ومعرفة الطريقة التي تم بها احتساب رأس المال اللازم و تفادي الوقوع في هذا النوع من المخاطر على وفق ما اقرته لجنة بازل وماهي النتائج التي انعكست في تطبيق هذه الدراسة ، وقد اعتمد الباحث هذه الدراسة في عرضه للإطار النظري .

دراسة ابو محيميد (2008) "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الاسلامية الفلسطينية ومدى علاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بقسميها والمتمثل برأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة التي أوردتها لجنة بازل وتناولت هذه الدراسة أيضاً إجراءات الرقابة وانضباط السوق مع التركيز على الحد الأدنى من كفاية

رأس المال حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ان صيغ التمويل التي ذكرت في هذه الدراسة لها علاقة ببعض أو كل من مخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وان معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات الإسلامية يحتاج إلى ضرورة تبيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل وذلك لإيجاد علاقة معقولة ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال. واهم ما أوصى به الباحث بعدم استبعاد كافة مخاطر صيغ التمويل من الحسابات المشاركة وحث على وجوب إدخال نسبة من هذه المخاطر في مقام معادلة كفاية رأس المال ليتم تغطية المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر التشغيلية.

ان مدى استفادة الباحث من هذه الدراسة تمثلت بالإطلاع على الكيفية التي تمت من خلالها عرض صيغ التمويل وعلاقتها بالمخاطر الثلاثة التي جاءت بها بازل والتي دار محور دراستنا على نوعين منها وهي (مخاطر التشغيل و مخاطر السوق)، حيث استفاد الباحث من معرفة طبيعة هذه المخاطر و مدى انعكاسها في تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات الإسلامية . وقد اعتمدت هذه الدراسة كمرجع في الاطار النظري .

دراسة : مصطفي ، بدر الدين قرشي (2012) بعنوان ((المبادئ الإرشادية لأداره المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة للتعريف بالمبادئ الارشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية في الجزائر وترسيخ مفاهيم الصيرفة الاسلامية. وتتناول هذه الدراسة أنواع المخاطر المصرفية في النظام التقليدي والإسلامي بما فيها (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق) و مقارنتها في كل من مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتسلط الضوء علي كيفية تجنب هذه المخاطر قدر الإمكان بانتهاج التحوط والأدوات المستخدمة في النظام الإسلامي. ومن ثم استعراض التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والتي تتمثل في قلة الكادر المؤهل والمتخصص في ادارة المخاطر، ومحدودية الأدوات المالية الإسلامية للتحوط من المخاطر وضعف السوق الثانوية وسوق و المؤسسات واقترحت الدراسة عدد من التوصيات أهمها تنويع الاستثمار وادوات التمويل لتقليل المخاطر ، وجذب مدخرات وتنويع الموارد عن طريق المضاربة المقيدة وصناديق الاستثمار.

تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الاطلاع على المقارنة التي اجرتها بين مقررات لجنة بازل و مجلس الخدمة المالية الاسلامي فيما يخص التحوط ضد المخاطر ، وكذلك الاستفادة في تدعيم الاطار النظري من هذه الدراسة .

دراسة سعيد وابو العز (2014) "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الواقع وسلامة التطبيق"

هدفت هذه الدراسة التطرق لموضوع كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وقد اجريت هذه الدراسة في الاردن كون ان موضوع كفاية رأس المال يعد من أهم المواضيع على صعيد اهتمامات الاقتصاديون والباحثون في قضايا المصارف ونظراً للجهود التي بذلت من قبل هيئة الرقابة الدولية في إجراء مقاييس ومعايير لكفاية رأس المال في المصارف وتحقيق التوازن المطلوب إلا إن هذه المعايير في بعض بنودها لا تتفق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، وعليه فقد قامت بعض من الجهات الإسلامية بتبني وإعداد معايير مناسبة ومتلائمة مع هيكلة موجودات المصارف الإسلامية ومواردها، وبعد تطبيق هذه المعايير تبين أن المصارف الإسلامية تتمتع بنسبة أعلى لكفاية رأس المال من تلك النسب التي حددتها اتفاقية بازل والسلطات الإشرافية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبين أيضاً أن المصارف الإسلامية متفاوتة في المعايير المستخدمة لحساب نسبة كفاية رأس المال وليست مجتمعة على تلك المعايير التي تم اعتمادها من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وذلك لعدم قناعة بعض المصارف المركزية به وتفضيل المعيار الدولي بازل عليه، وأوصت الدراسة بتطبيق التعديلات الواردة على بازل الثانية والتي انعكست في المعيار رقم (15) المعدل الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ان استفادة الباحث من هذه الدراسة تركزت في معرفته لأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة وهي تبين أن المصارف الإسلامية تتمتع بنسبة أعلى لكفاية رأس المال من تلك النسب التي حددتها اتفاقية بازل والسلطات الإشرافية، وتبين أيضاً أن المصارف الإسلامية متفاوتة في المعايير المستخدمة لحساب نسبة كفاية رأس المال وليست مجتمعة على تلك المعايير التي تم اعتمادها من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، ومن الجوانب الاخرى لهذه الدراسة تم اعتمادها في موطن محدده في الاطار النظري .

دراسة خيوكه وعبدالرحمن (2014) "تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الامان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضية (Panel Data) دراسة تحليلية في عينة من المصارف الإسلامية المختارة"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أداة كمية تخطيطية ورقابية في وقت واحد للمصارف الإسلامية في عينه متعدد من المصارف الاسلامية العربية ،عن طريق القيام بتكوين نموذج لقياس وصف درجة الأمان المصرفي بالاعتماد على مجموعة من أهم المخاطر المالية الناجمة عن نظام وطبيعة نشاط تلك المصارف بالاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية ولقيام ذلك فقد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف الإسلامية للفترة من 2002 – 2011 واعتمد على البيانات المالية المفصح عنها في تلك المصارف وتناولت الدراسة التحليل المالي ذات الأثر في قياس المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي مفادها انه يوجد علاقة طردية بين تحقيق هامش الأمان والسيولة ويتناسب عكسياً مع هدف الربحية وان هناك علاقة طردية ما بين مخاطر التشغيل والرفع المالي ومخاطر السيولة.

تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الاطلاع على الكيفية والطريقة التي تم بها التحليل المالي للمخاطر والذي توافق مع طريقة التحليل في دراستنا هذه ، وتم الاطلاع على اهم النتائج فيما يخص مخاطر التشغيل التي تعد احد ابعاد الدراسة ، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في الاطار النظري وتم اعتمادها كأحد المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة آدم والمولي (2015) "معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي"

هدفت هذه الدراسة والتي اقيمت في السودان إلى التعرف على معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار المخاطر الائتمانية المصرفية . تناولت مشكلة الدراسة في أن المخاطر المصرفية تشكل تهديداً كبيراً في مواجهة الجهاز المصرفي، وتوصلت الدراسة أن نسبة كفاية رأس المال لتغطية المخاطر خلال فترة الدراسة قد فاقت النسبة التي تم تحديدها من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (8%) حيث بينت الدراسة أن تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يساعد في زيادة ثقة العملاء وبالتالي استقرار الودائع التي تعتبر الدعامة الأساسية للمصرف ويساعد أيضاً هذا المعيار في تحسين جودة الأصول الثابتة ويساعد أيضاً في توفير منافسة عادلة بين المصارف ذات النشاط الدولي، وتوصلت الدراسة في نتائجها أيضاً إلى معالجة السلبيات في معيار كفاية رأس المال وإلى زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية لتمكين المصارف من المتابعة الجادة في تطبيق نسبة كفاية رأس المال.

تمت الاستفادة من هذه الدراسة من خلال اهم النتائج التي تخص نسبة كفاية رأس المال و ان دراسات عدة اجريت على هذا الموضوع واكدت ان التزام المصارف الاسلامية بالنسبة التي تم تحديدها من مجلس الخدمات الاسلامية وهي 8% سوف تساعد المصارف الاسلامية في التدعيم ضد المخاطر و زيادة ثقة العملاء فيها . والى جانب اخر استفاد الباحث من هذه الدراسة في تديم الاطار النظري .

دراسة محمد (2014) "قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية بازل II"

هدفت هذه الدراسة في مجرياتها (والتي اجريت في الأردن) إلى قياس كفاية رأس المال على وفق اتفاقية بازل الثانية ومناقشة وإيضاح مختلف المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، والتي تنتج من طبيعة عمل المصارف الإسلامية ومختلف أدوات التمويل فيها واستثماراتها المتمثلة بالمشاركة والمرابحة والمضاربة بغض النظر عن اختلاف طبيعة موجوداتها ومطلوباتها كما في المصارف التقليدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة رأس مال المصرف إلى أكثر من8% على ضوء ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية، وأكدت على وجوب دمج المصارف الإسلامية مع بعضها، حتى يزداد رأس مالها إضافة إلى ضرورة تطور أدواتها المالية حتى تكون اكثر فعالية في إدارة المخاطر. وأوصت بوجوب زيادة نسبة رأس المال بالنسبة للمصارف الإسلامية عن النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل الثانية وهي 8% وذلك بسبب طبيعة العمل في المصارف الإسلامية القائمة على المشاركة والتي تمثل نسبة عالية من الخطورة . وتوصلت الدراسة في نتيجة إلى إن صغر حجم المصارف الإسلامية حجم عليها تنويع أصولها كونها تحتاج رأس مال كبير. وأوصت أيضاً انه في حالة احتساب معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يجب أن تراعي هيكل مواردها بمعنى توفير معيار يتناسب مع الودائع الجارية وتحت الطلب من ناحية ومع الودائع الاستثمارية ودرجة مخاطرها ومراعاة درجة المخاطر لكل صيغة من صيغ التوظيف المستخدمة فيها.

تمت الاستفادة من هذه الدراسة الاطلاع على النتيجة التي توصلت اليها هذه الدراسة ودراسات عدة ان نسبة رأس المال في المصارف الاسلامية يجب ان تزيد عن 8% وذلك لتقوية وتعزيز المركز المالي للمصارف و مواجهة المخاطر التي تعصف بها ، فيما ان استفادة هذه الدراسة انعكست في اعتمادها مصدر في الاطار النظري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6-2 : الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة : Ahmad Suleiman and Mahmoud Khasawneh

The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007 – 2013 - INTERNATIONAL (JOURNAL OF ADVANCED RESEARCH

تأثير مخاطر رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية وفقا لبازل 2 (خلال الفترة2007 – 2013)

تهدف هذه الدراسة والتي اجريت في الاردن إلى تحديد أثر مخاطر رأس المال على العائد على جميع الموجودات وحقوق الملكية وعائد السهم وفقا لبازل 2 كما هدفت إلى التعرف على تأثير مخاطر رأس المال على نسبة توبين للبنوك الإسلامية الأردنية وفقا لبازل 2 (. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة مقتصرة على البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة (2007-2013). وتظهر النتائج وجود أثر هام إحصائي لمخاطر رأس المال على العائد على الموجودات وحقوق الملكية لنسبة توبين للبنوك الإسلامية الأردنية وفقا لبازل 2. وقد أدت زيادة نسبة كفاية رأس المال على النسبة المنصوص عليها في اتفاقية بازل (2) إلى انخفاض نسبة العائد على المتغيرات السابقة. وتوصي الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بالبحث عن أدوات استثمارية جديدة تمكنها من توظيف السيولة الزائدة. كما ينبغي إشراكها في الاستثمارات الطويلة الأجل بدلا من الاستثمار القصير الأجل لقد استفاد الباحث من هذه الدراسة التي تناولت اثر مخاطر رأس المال التي تناولتها بازل و التي قد تناولها الباحث ايضاً في معرفة اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة خصوصاً وان تطابق الابعاد في هذه الدراسة والابعاد التي تناولها الباحث قد تطابقت والتي بدورها سوف تفيد الباحث في مقارنة النتائج ، فيما تم الاستفادة من هذه الدراسة في توظيف الإطار النظري .

دراسة Alttamimi & Eabidat (2013):

Determinants of Capital Adequacy in Jordanian Islamic Banks

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الأردنية (دراسة تطبيقية)

حيث حاول الباحثان في هذه الدراسة والتي اجريت في الاردن تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في المصارف الأردنية، حيث طبقت الدراسة على خمسة عشر بنك أردنياً خلال فترة الدراسة 2000- 2008 حيث أجرت اختبارات لقياس العلاقة بين متغيرات كفاية رأس المال من جهة والمتغيرات الداخلية من جهة أخرى: مخاطر الائتمان مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل القوة الإرادية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين نسبة رأس المال في المصارف التقليدية الأردنية والعوامل التالية معدل العائد على الأصول ومخاطر السيولة ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين نسبة كفاية رأس المال العوامل المستقلة التالية: مخاطر سعر الفائدة ومعدل العائد على حقوق الملكية وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال في المصارف التجارية الأردنية والعوامل المستقلة التالية مخاطر الائتمان ومخاطر مخاطر رأس المال ومعدل القوة الإدارية.

ان مدى الاستفادة من هذه الدراسة هو انها قد تناولت اهم جانب من جوانب دراسة الباحث وهو محددات كفاية رأس المال و علاقتها بالمخاطر المصرفية في المصارف الاسلامية الاردنية من خلال قياس العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية ، حيث استفاد الباحث من هذه الدراسة ايضاً في الاطار النظر لكونها من اقرب الدراسات الى دراسته .

دراسة Abu Sherba et al. (2013):

Determinants of Capital Adequacy Ratio in Islamic Banks of Indonesia

محددات نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الإندونيسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد حاول الباحثون في هذه الدراسة والت اجريت في إندونيسيا التطرق لأهم العوامل التي تحدد نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الإندونيسية، حيث تم اختبار العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال العام والعوامل المستقلة التالية: الكفاءة التشغيلية وجودة الأصول ومعدل العائد على الأصول وهيكل الودائع والسيولة، وذلك في الفترة من 2009- 2011 وتوصل الباحثون إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية طردية بين نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الإندونيسية والعوامل المستقلة التالية: السيولة ومعدل العائد على الأصول، وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية الإندونيسية، والعوامل المستقلة التالية الكفاءة التشغيلية وهيكل الودائع.

لقد استفاد الباحث من هذه الدراسة والتي تناولت محددات نسبة كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية الإندونيسية من خلال اختبارها لكفاءة التشغيل و العائد على الاصول و التي تعتبر من اهم الجوانب الاساسية التي جاءت بها دراسة الباحث .

دراسة Bitara (2014): Performance of Islamic banks compared to conventional banks: Note on the appropriateness of capital ratios.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداء المصارف الإسلامية مقارنة المصارف التقليدية: مذكرة بشأن مدى ملاءمة نسب رأس المال

هدفت هذه الدراسة والتي اقيمت في دول اسلاميه عده لمعرفة تأثير أنواع مختلفة من رأس مال المصرف على ربحية وكفاءة المصارف التقليدية والإسلامية. وأظهرت النتائج أن جودة رأس المال أدى إلى تحسين مستوى الربحية والكفاءة لكلا النظامين على الرغم من أن النتائج هي أقوى بالنسبة للبنوك التقليدية. حيث إن تأثير رأس المال هو أكثر وضوحا بالنسبة للبنوك التقليدية، الأمر الذي يبعد عنها خطر الوقوع بمخاطر الإفلاس. وتشير النتائج أيضاً إلى أن رؤوس الأموال المقدمة من قبل مجلس الخدمات المصرفية كان له فاعلية اكثر في زيادة أداء المصارف الإسلامية من تلك التي قدمتها لجنة بازل للأشراف. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير رأس المال على أداء البنك يكون أكثر وضوحا في البلدان ذات الإفصاح الأفضل في الكشف عن المعلومات المالية، وتطبيق معايير التدقيق، حيث تكون السلطات التنظيمية أكثر ديناميكية. وعليه فإن النتائج تكون قوية في مختلف العينات الفرعية وان مقاييس الربحية والكفاءة البديلة والتقنيات تختلف في تقديراتها.

تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال ما توصلت إليه من رؤوس الاموال المقدمة من مجلس الخدمات المصرفية قد ساعد في زيادة اداء وفاعلية المصارف الاسلامية من تلك التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وذا يبن الدور المهم الذي يتبناه مجلس الخدمات المصرفية في تدعيم المصارف الاسلامية ضد المخاطر التي جاءت بها اتفاقية بازل 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

3-1 : المقدمة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

3-2 : أسلوب الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقـة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمـية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

3-3 : متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير " اثر معايير لجنة بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية" استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data ، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت Fixed Effect متضمنا متغيرين مستقلين وهما (مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) بالإضافة إلى الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية كمتغير تابع .

3-4 : الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار جذر الوحدة:((Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار(Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية(جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller,1979، اختبار ديكى فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller , 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-

ويعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ .(الرشيد، محمود2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification -3)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.

2-إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DFوADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data . وفي هذا السياق بين (Hsiao, 1986) بأن البيانات الجدولية هي، بشكل عام، تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطا بين المتغيرات، وعددا كبيرا من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية .(Baltagi, 2000)

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} .....(1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worral and Pratt 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إليها الحد العشوائي. .(Manez, Rochina, and Sanchis 2004)

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية(probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات العشوائية..(Torres-Reyna, 2007)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج القياسي (The Empirical Model)

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملائمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن لمؤشرات الأداء، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل المصارف (Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002).

5-3 : مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الإسلامية الأردنية من خلال التعرف على أثر معايير لجنة بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (1998-2015).

6-3 : مصادر جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمد الباحث على نوعين مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية وكما يلي:

المصادر الثانوية: وهي مصادر البيانات والمعلومات المتاحة التي تم جمعها لأغراض الدراسة ومن المصادر المكتبية ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وقد هيأت هذه البيانات الأطر والأسس العلمية لإثراء الجانب النظري لهذه الدراسة، وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوعات أثر اتفاقية بازل II على الاداء المالي في الإسلامية الأردنية.
- المواد العلمية والتقارير التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.
- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.
- المعلومات المتوفرة على مختلف المواقع الإلكترونية وشبكة الإنترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي اعتمد عليها الباحث من خلال الرجوع إلى النشرات المالية للبنك المركزي الأردني، بحيث غطت كافة الجوانب التي بنيت عليها الفرضيات وتم تناولها في الإطار التحليلي للدراسة.

7-3 : نموذج الدراسة :

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(3)$$

المتغير التابع : الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية من خلال :

ROA : العائد على الأصول

ROE : العائد على حقوق الملكية

المتغيرات المستقلة :

Opr : المخاطر التشغيلية.

Mrr : مخاطر السوق

U : حد الخطأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1 : المقدمة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

4-2 : اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)، (Yule) Plosser& Nelson)[، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey (ADF) Fullerلاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 : اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين

اكبر من 5% ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيلبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة اي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (1) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار				الاختبار			
	ADF-Fisher Chi-sq		ADF-Choi-Z-sta		PP-Fisher chi-sq		PP-Choi-Z-st	
	الفرق الأولProb	المستوىProb	الفرق الأولProb	المستوىProb	الفرق الأولProb	المستوىProb	الفرق الأولProb	المستوىProb
ROA	0.0001	0.9963	0.0000	0.9934	0.0000	0.9531	0.0000	0.9759
ROE	0.0006	0.2091	0.0004	0.3981	0.0000	0.1141	0.0000	0.1729
Opr	0.0001	0.0763	0.0000	0.0615	0.0000	0.0556	0.0000	0.0622
Mrr	0.0023	0.4328	0.0012	0.3994	0.0001	0.2656	0.0000	0.2835

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (1) تبين أن كل المتغيرات المالية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	3	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشيرإلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4 : الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة :

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة بين الجدول(4) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة ، وبالتالي فان البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول(3) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

	Opr	Mrr
Opr	1	-0.093
Mrr	-0.093	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن اجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي) ، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول(5) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (0) وهي اقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب لتقدير اثر معايير لجنة بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(4) نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	33.376306	3	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

5-4 : فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على الاداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية ل(العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية).

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

2- الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

3- الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الفرضية الفرعية الرابعة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

نتائج اختبار الانحدار المتعدد

النموذج الاول :

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

من اجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر الثابت بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) و الأداء المالي في المصارف الاسلامية كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman، ويتبين من خلال الجدول (6) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.387) وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية ل(العائد على الأصول) ، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر لمعايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول.

الفرضيات الفرعية

وجود تأثير معنوي وسلبي لمخاطر السوق على العائد على الأصول حيث بلغ قيمة معامل التأثير 54.53- ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في يودي إلى 54.53-% من التغير في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية، ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha. \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية حيث بلغ قيمة معامل الاحتمالية 0.84، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 04/21/17 Time: 13:45				
Sample: 1990 2015				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.526851	1.891194	2.393647	0.0206
MRR	-51.54653	12.95598	-3.978589	0.0002
OPR	1.773951	2.301712	0.770709	0.4447
R-squared	0.327366	F-statistic		7.787088
Adjusted R-squared	0.285327	Prob(F-statistic)		0.000246

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج الثاني :

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(3)$$

من اجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر الثابت بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) و الأداء المالي في المصارف الاسلامية كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman، ويتبين من خلال الجدول (7) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.42) وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية(العائد على حقوق الملكية) ، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر لمعايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية.

الفرضيات الفرعية

وجود تأثير معنوي وسلبي لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية حيث بلغ قيمة معامل التأثير -59.90 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في يودي إلى 59.90-% من التغير في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية، ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية حيث بلغ قيمة معامل الاحتمالية 0.907، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

Dependent Variable: ROE				
Date: 04/21/17 Time: 13:46				
Sample: 1990 2015				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.05090	3.771189	3.460687	0.0011
MRR	-59.90865	25.83524	-2.318873	0.0247
OPR	0.536801	4.589794	0.116955	0.9074
R-squared	0.425842	F-statistic		11.86691
Adjusted R-squared	0.389958	Prob(F-statistic)		0.000006

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

من خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن كل المتغيرات المالية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%.

عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة يبن الجدول(4) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، حيث يتبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة ، وبالتالي فان البيانات أصبحت جاهزة للتحليل،

من خلال نتائج اختبار هوسمان ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (0) وهي اقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب لتقدير اثر معايير لجنة بازل II على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية

النموذج الاول :

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(2)$$

من خلال قيمة معامل التحديد (0.387) تبين وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على الأداء المالي في المصارف الإسلامية الأردنية ل(العائد على الأصول) ، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر لمعايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود تأثير معنوي وسلبي لمخاطر السوق على العائد على الأصول حيث بلغ قيمة معامل التأثير 54.53- ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في مخاطر السوق يودي إلى انخفاض 54.53-% في العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية، ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01} : انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية حيث بلغ قيمة معامل الاحتمالية 0.84، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية.

النموذج الثاني :

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + ui \ldots\ldots\ldots(3)$$

من خلال قيمة معامل التحديد (0.42) وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على أداء المصارف الإسلامية الأردنية ل(العائد على حقوق الملكية) ، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر لمعايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود تأثير معنوي وسلبي لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية حيث بلغ قيمة معامل التأثير -59.90 ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في مخاطر السوق يودي إلى انخفاض في معدل -59.90% من التغير في العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية، ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية حيث بلغ قيمة معامل الاحتمالية 0.907، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 : الاستنتاجات والتوصيات

5-1-1 الاستنتاجات:

وجود اثر لمعايير لجنة بازلII المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الاردنية ، حيث يمكن تفسير هذا الامر الى ضعف سياسة التحوط لمواجهة هذه المخاطر من قبل الجهات الإدارية في المصارف الاسلامية الاردنية .

وجود تأثير معنوي وسلبي لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية ، حيث يمكن تفسير سبب ذلك هو تعرض هذه المصارف لتقلبات في معدلات الأرباح وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي لأن العائد على الاصول يقل مع زيادة مخاطر السوق .

عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الأردنية ، وقد يعود هذا الأمر الى السياسة الرشيدة التي تتبناها المصارف الاسلامية الاردنية من خلال سعيها لتحقيق درجة عالية من الامان في تشغيل اموال المودعين .

وجود اثر لمعايير لجنة بازل II المتمثلة ب(مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية ، وقد يكون هذا السبب راجع الى ضعف السياسة الاستثمارية لهذه المصارف في استخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الارباح .

وجود تأثير معنوي وسلبي لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية . ويمكن ان يكون هذا السبب تعرض المصارف لتقلبات في معدل الأرباح وأسعار الاسهم ومعدل صرف العملات حيث تتفق هذه النتيجة مع الحقيقة الاقتصادية التي تشير الى ان ارتفاع المخاطر يترتب عليه انخفاض العائد على حقوق الملكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية ، حيث يمكن تفسير هذا الامر ان المصارف الاسلامية الاردنية تنتهج سياسة استثمارية صحيحة و محافظة مكنتها من التعرض لهذه المخاطر .

5-1-2 : التوصيات

إعادة النظر في تعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة مخاطر السوق و التشغيل في المصارف الاسلامية الاردنية بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة هذه المخاطر و العمل على قياسها ومراقبتها .

2- حث المصارف الإسلامية الاردنية لوضع سياسة استثمارية تهدف الى تجنب المخاطر واستخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الارباح بما يتناسب مع طموحاتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

شيخون، محمد (2002)، كتاب المصارف الإسلامية، (ط1)،عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

قنطقجي، سامر مظهر (2015)، كتاب صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (ط2)، سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.

الوادي، محمود حسين وسمحان، حسين محمد (2012)، كتاب المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

غربي ، عبد الحليم عمار (2013) كتاب ، بعنوان مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية – دار ابي فداء العالمية للنشر و التوزيع – 2013

العبيدي، سعيد على محمد (2011)، كتاب الاقتصاد الإسلامي، (1)، دار دجلة للنشر.

الأعرج، عدنان شاهر (2010)، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن ومدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (25).

الأغا وابو جامع (2011)، توافق معايير بازل وII وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

بو حيضر، رقية ولعرابة مولود (2010)، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجبوري، مهدي عطية موحي (2007)، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2007. مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفة التطبيقية.

جميل، محمد سنان وسعيد، سوسن احمد (2007)، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2002 – 2004. مجلة تنمية الرافدين، 85(29).

الجنابي، هيثم عبد القادر (2011)، قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل II دراسة تطبيقية. مجلة كلية المأمون الجامعة، (18).

جواد، انتصار محمد (2012)، تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية في ضوء معايير لجنة بازل دراسة تحليلية في مصرف الرشيد. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط – العراق.

الحاج، بانقا عبدالقادر عمر وآخرون (2012)، تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل II) المكيف فقهياً وأثره على السلامة المصرفية (دراسة تطبيقية على ثلاث مصارف سودانية). مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، (5).

حسينن هندرين حسن (2011)، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (28).

خزعل، نضال صباح (2012)، أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الإلكترونية في ضوء مبادئ بازل II دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9(20).

خيوكه، فاضل توفيق وعبدالرحمن، تانيا قادر (2014)، تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الأمان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضية (Panel Data) دراسة تحليلية في عينة من المصارف الإسلامية المختارة. مجلة الإدارة والاقتصاد، (99).

الرشيدات، مروان سعيد (2009)، المخاطر المصرفية اتفاق بازل الثاني " دراسة في قدرة المصارف التجارية الأردنية على تطبيق متطلباته".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزرقان، صالح طاهر (2010). التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية. جامعة الإسراء الخاصة.

سعيد، حمزة عمي (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 7(2).

سعيد، بلال نوري وسعيد، عبد السلام لفته (2016)، تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية دراسة مقارنة بين مصرفي Bank of America وJP Morgan Chase & Co الأمريكيين. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1(37).

سمير، آيات عكاش ومحمد، بن ناصر (2015)، البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل 3.

، سجى فتحي محمد وعبد الهادي، شيماء وليد (2013)، قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية وتحلياها في ضل الأزمة المالية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (2004- 2010). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 9(28).

طهراوي، أسماء وبن حبيب، عبد الرزاق (2011)، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ضل معايير بازل. مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، 19(1).

الطيب، سعود موسى وشحاتيت، محمد عيسى (2011)، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، 38(2).

عبد الستار، رجاء رشيد (2012)، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبد الصمد، إبراهيم والعتابي، حسين عاشور (2012)، النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطيه التخصصي والشامل.مجلة دراسات محاسبية ومالية،7(20).

العبيدي، سعيد علي محمد والجميلي، مهند خميس عبد (2011)، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق.

العبيدي، نهاد عبدالكريم وصبر، أركان بدران (2008)، المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية لعام 2008 (مصرف دبي الإسلامي حالة دراسية). مجلة العوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، 19(70)، 180-208.

العنزي، سعد وآخرون (2016)، تأثير الخطأ البشري في المخاطر المصرفية - بحث تجريبي في عدد من المصارف العراقية الخاصة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22(91).

قارون، احمد (2013)، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف.

قندوز، عبد الكريم أحمد (2012)، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر.

المالكي، زهراء ناجي عبيد وسعيد، احمد محمد فهمي (2013)، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل(1 و2) في المخاطرة الائتمانية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8(24).

محمد، خولة جاسم ومحمد، موفق عبد حسين (2013)، أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل II (إنضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8(24).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد، سعد عبد (2014)، قياس كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية وفقاً لاتفاقية بازل II. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(75).

محمد، وفاء احمد (2012)، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية – بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، (201).

المصطفى، عبد الباسط محمد (2005)، نظره تحليلية لمقررات لجنة بازل (l) في السودان. مجلة المصرفي، (35).

الموسوي، حيدر يونس وجواد، كامل كاظم (2009)، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل II. مجلة دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

سمحان، حسين محمد(2015) تطبيق معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم (8)(المعدل) في البنوك الإسلامية "دراسة عملية على المصارف الإسلامية الأردنية " المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية 2015

وهيب، قحطان رحيم (2006)، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلام (دراسة تحليلية مقارنة). مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية.

الحاج ، أحمد و شاهين ، علي عبدالله ، مذكرات تدريبية حول تطبيقات بازل II ، سلطة النقد الفلسطينية ، المعهد المصرفي – فلسطين ، 2006 .

شاهين ، علي عبدالله احمد (2010) القياس المحاسبي لملاءة رؤوس أموال البنوك الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل II بحث منشور في الجامعة الاسلامية – غزة

الخنيفر ، محمد (2010) بازل II فشل في حماية المصارف من الائتمان .. و«بازل 3» سيدعم ميزانيات البنوك الإسلامية ، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية .

محمد ، سالم (2016) إدارة المخاطر في صناديق الاستثمار الإسلامية- مقال منشور في مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد، سامي يوسف كمال (2013) بحث بعنوان بازل ودى ملائمتها للتطبيق في المصارف الاسلامية

تاج الدين ، ميادة صلاح الدين (2012) التحول من متطلبات بازل 1 الى متطلبات بازل 2 – حالة دراسية عربية مختارة للمدة من 2005- 2009 المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة العاشرة –العدد الخامس والثلاثون

عبد الكريم، نصر وابو صلاح، مصطفى (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين. المؤتمر العلمي الخامس جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان – الأردن.

الشيخ حسن، ماهر (2014)، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

العبيدي، سعيد علي محمد والجميلي، مهند خميس عبد (2012)، التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية – المؤتمر العلمي الثاني.

الحوراني، ياسر عبد الكريم محمد (2015)، الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية. المؤتمر السنوي الثالث والعشرون، بعنوان / الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة 7/10 – 6.

الحمر، عبد الملك يوسف (2005)، المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعلمي في التنمية الشاملة. المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

بلقلة، ابراهيم والحترسي، حميد عبدالله (2009)، نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع بازل II . الملتقى الدولي الثاني للأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية والمقام في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صالح وفاطمة (2013)، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي. المـؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 09-10 سبتمبر، أسطنبول، تركيا.

سعيد، حسين وابو العز على (2014)، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع والسلامة. الجامعة الأردنية كلية الشريعة، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية.

المصطفي، بدر الدين قرشي (2012)، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية. ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية.

المصطفى، عبد الباسط محمد (2012)، الواقع التطبيقي لمعيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية. ورقة بحثية مقدمة لملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية.

ناصر، سليمان (2013)، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية – الجزائر.

بن بوزيان ،محمد و اخرون (2011) البنوك الاسلامية والنظم و المعايير الاحترازية الجديدة – واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3 – المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي – الدوحة قطر - 2011

آدم، جعفر حسن البشير والمولي، إبراهيم فضل (2015)، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي

الطالب ،غسان (2015) مخاطر السيولة النقدية في المصارف الاسلامية / بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية و المصرفية الإسلامية – عمان – الاردن من 29- 30 (تموز) 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصطفي ، بدر الدين قرشي (2012) بعنوان ((المبادئ الإرشادية لأداره المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية - ملتقى الخرطوم النسخة الربعة -بعنوان التحوط وادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامي

بشناق ، زاهر صبحي (2011) تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين- رسالة ماجستير في الجامعة الاسلامية في غزة /كلية التجارة 2011

قادري، محمد الطاهر و جعيد، البشير(2011) عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الملتقي الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر 2011

سلمان ، ناصر (2009) البنوك الإسلامية(تعريفها ، نشأتها ، مواصفاتها، وصيغها التمويلية) نص المداخلة الموجهة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية

ابو محيميد، موسى عمر مبارك (2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II ". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

شيخ عثمان، عمر محمد فهد (2009). إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة). أطروحة دكتوراه منشورة، مجلة الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

بو رقبة، شوقي (2011)، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة. اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر.

نجار ، حياة (2014) المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية – 2014 إطروحة دكتوراه / جامعة فرحات عباس سطيف

بركبية ، رتيبة (2014) تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري – جامعة قاصدي مرباح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يونس، مونه (2015)، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر – دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008- 2013. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.

المطيري، مشعل جهز (2011)، تحليل وتقويم الأداء المالي لمؤسسه البترول الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

غانية، هيفاء (2015)، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل II وIII دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية. رسالة ماجستير جامعة الشهيد حمه لخضر بالواديز

غلامي، حكيمة (2010)، أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك (دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

عاصي، أمارة محمد يحيى (2010)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

الزعابي، تهاني محمود محمد (2008)، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في أطار مقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

زيتون، منذر عبد الهادي رجب (2010)، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا.

سعيد، بنان محمد (2006)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة حالتي البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الإسلامي للفترة من 1992- 2003، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخضيرات، وئام نور الدين (2015)، مقررات لجنة بازل (II) ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

ابو حمور، ايمن محمود جميل (2010)، العوامل المؤثرة في الصناعة المصرفية في الأردن دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي للفترة من 1999- 2008، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

ابو سلمي، ريم موسى (2015)، مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل II، دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني. رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة.

لجنة بازل على الإنترنت https://www.scribd.comDecisions of the Basel Committee

البنك الإسلامي الأردني. التقرير السنوي الثلاثون (لسنة 2008 – 2009)

البنك العربي الإسلامي الدولي على الإنترنت ((https://www.iiabank.com.jo))

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abu Sherba, Mohammed et al. (2013). Determinants of Capital Adequacy Ratio in Islamic Banks of Indonesia.

Alttamimi, Eabd Alllah & Eabidat, Samir Fakhri (2013). Determinants of Capital Adequacy in Jordanian Islamic Banks. International Journal of Academic research in Economics and management sciences.

Barad, M.M. (2010). A Study of Liquidity Management of Indian Steel, Saurashtra University, Rajkot, India.

Bessis, Joel (2010). Risk management in banking, (3rd ed). England: John Wiley & Sons Inc.

Bitara, Mohammad, Mohammad Kabir Hassanb, Kuntara Pukthuanthongc, Thomas Walkera (2014). The performance of Islamic vs. conventional banks: A note on the suitability of capital ratios, a David O'Brien Centre for Sustainable Enterprise, Concordia University, Canada.

Dan & Andra, L(2011). Corporate Governance And Bank Performance in Romanian Banking System, University of Suceava.

Dicky and Fuller (1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. Journal of American statistical Association, 74, 427-431.

Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. Econom trica, 49(4),1057.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IFSB. (2005). Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering only Islamic Financial Services, Credit Risk. Kuala Lumpur: Islamic Financial Service Board.

Monzer, Kahf :(2005). Basel II: Implications for Islamic Banking. The 6th International Conference on Islamic Economics and Banking, Jakarta, Nov 22-24.

Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrica, 75, 335-346.

Plosser, C. and Nelson C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. Journal of Money Economics, 10.

Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). Testing for Common Trends. Journal of American Statistical Association, 83.

Trivedi, S.M. (2010). An analysis of financial, Saurashtra University, Rajkot, India.

Yule, G.U. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. Journal of the Royal Statistical Society, 89.

Zedan, Ihab Ghazi (2011). Extent of Applying Basel II Standards on the Syrian Private Banks Sector.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

بيانات الدراسة

اسم البنك الرمز

البنك الإسلامي الأردني 11101

السنة	مخاطر التشغيلية	مخاطر السوق
1998	0.742152805	0.1261
1999	0.668009657	0.1292
2000	0.541661102	0.1279
2001	0.616874699	0.0992
2002	0.509273188	0.0876
2003	0.45390944	0.0896
2004	0.664231138	0.0882
2005	0.593995607	0.0893

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.089	0.72687994	2006
0.0407	0.762603941	2007
0.0417	0.632857031	2008
0.0424	0.703092236	2009
0.044	0.867689444	2010
0.0449	0.878336716	2011
0.0443	0.840384308	2012
0.008	0.837471124	2013
0.0117	0.731953523	2014
0.0578	0.625514058	2015

www.manaraa.com

اسم البنك الرمز

البنك العربي الإسلامي الدو 110324

السنة	المخاطر التشغيلية	مخاطر السوق
1998	1.285714967	0.0014
1999	0.962505762	0.0024
2000	0.329194931	0.0024
2001	0.303250597	0.002
2002	0.559306655	0.0019
2003	0.537468169	0.002
2004	0.615727698	0.002
2005	0.673751883	0.0411
2006	0.70071971	0.0518
2007	0.629663761	0.0518
2008	0.619237124	0.053
2009	0.536073601	0.0547

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.0542	0.550612499	2010
0.0004	0.488090097	2011
0.065	0.87775302	2012
0.0786	1.015350091	2013
0.0756	0.749384811	2014
0.0027	0.704282325	2015

www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

مؤشرات وبيانات الاداء المالي لعينة المصارف التي أجريت عليها الدراسة

السنة	البنك الإسلامي الأردني		البنك العربي الإسلامي الدولي	
	العائد على مجموع الموجودات %	العائد على حقوق المساهمين %	العائد على مجموع الموجودات %	العائد على حقوق المساهمين %
2015	1.282458	15.65795	0.92	11.89527
2014	1.269555	15.99127	0.852	1.486
2013	1.374506	17.65693	1.171	1.385
2012	1.206621	15.9493	0.984	1.911
2011	0.977269	13.69139	0.944	1.612
2010	1.119777	15.0282	0.639	1.46
2009	1.280502	15.77156	0.249	1.052
2008	1.90434	21.82793	0.862	0.413
2007	1.440142	17.22283	1.83	1.734

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14.673	1.389	13.41853	1.05787	2006
12.712	0.972	18.89952	0.993634	2005
6.933	1.509	5.684645	0.295483	2004
6.347	3.666	5.623708	0.328506	2003
7.882	3.936	3.684381	0.256986	2002
7.567	4.342	1.884282	0.143437	2001
7.837	6.939	3.81	5.397	2000
3.537	3.367	3.252	7.772	1999
1.525	1.502	13.292	5.744	1998

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com